الفصل الثالث عشر
مجلس تعاون شمال الأطلسي و الشراكة من أجل السلام

الفصل الثالث عشر

مجلس تعاون شمال الأطلسي و الشراكة من أجل السلام:

أولا : مجلس تعاون شمال الأطلسي:

يعتبر هذا المجلس تتويجاً لعدد الخطوات التي عززت التعاون بين الحلف ودول وسط وشرق أوروبا ، حيث نجد أن قمة لندن قد أقامت ارتباطاً دبلوماسياً رسمياً بين الجانبين، وفي نوفمبر 1990م، وقع الحلفاء وشركائهم الجدد بباريس بياناً مشتركاً أنهى نظرة العداء. وفي يوليو 1990م، اجتمع وزراء خارجية الحلف بكوبنهاغن وتباحثوا قضايا تطوير العلاقات مع دول الشرق ، وفي نوفمبر 1991م اجتمع رؤساء دول وحكومات الحلف بروما ، ليقروا تطوير العلاقات التعاونية مع دول الشرق، حيث تم توجيه الدعوة لوزراء خارجية دول أوروبا الوسطى والشرقية للاجتماع بنظرائهم من دول الحلف، من أجل تقوية مفهوم الشراكة وتطويرها [126]، في إطار تنامي دور المؤسسات الديموقراطية في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية، فقد تقرر تطوير الأساس المؤسسي للتشاور والتعاون في القضايا السياسية والأمنية، كما تضمن البيان السياسي المشترك وضع خطة عن كيفية تطوير عملية المشاركة والاتفاق على إجراء اجتماعات دورية واتصالات مع مجلس شمال الأطلسي واللجنة العسكرية للحلف ولجانه الفرعية، اضافة إلى تشكيل مجلس تعاون شمال الأطلسي، وهذه الخطوات جاءت لتمكين دول الحلف من التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة والاستجابة الفعالة مع جهود شركائهم في مجلس تعاون شمال الأطلسي لإنجاز تعهداتهم المتعلقة بجعل عملية التغيير الديموقراطي غير قابلة للإلغاء بموجب عملية مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا.

وكان اجتماع مجلس تعاون شمال الأطلسي التأسيسي في 20 ديسمبر 1991م- وهو اليوم الذي انهار فيه الاتحاد السوفياتي – قد ضم خمسة وعشرين دولة، ضمت دول الحلف الستة عشر ودول وسط وشرق أوروبا والبلطيق، وبعد تشكيل رابطة الدول المستقلة، تم قبولها بمجلس تعاون شمال

الأطلسي، ثم انضمت جورجيا وألبانيا في إبريل و يونيو 1992م على التوالي، وحضرت فنلنده بصفة مراقب في اجتماع أوسلو 1992م، وفي سنة 1994م، بلغ عدد الدول الأعضاء بالمجلس ثماني وثلاثين دولة، هي دول الحلف وجميع دول حلف وارسو السابق وجمهوريات الاتحاد السوفياتي بالاضافة إلى فنلدا وسلوفينيا والسويد بصفة مراقب، ولما التحقت النمسا ببرنامج الشراكة من أجل السلام في 10 فبراير 1995م، أصبحت عضواً مراقباً بالمجلس [127]، الذي يعقد اجتماعاً دورياً سنوياً و اجتماعات أخرى كلما دعت الضرورة، وتركزت المشاورات على القضايا السياسية والأمنية، ودعم عمليات التحول في دول شرق ووسط أوروبا، حيث تستطيع دول الحلف أن تقدم الخبرة والمعرفة في مجالات التخطيط الدفاعي والمفاهيم الديموقراطية عن العلاقات المدنية – العسكرية والشؤون العلمية والبيئة والتنسيق المدني العسكري لإدارة المرور الجوي، وتحويل الإنتاج الدفاعي إلى أغراض مدنية، بالاضافة إلى توزيع معلومات عن الحلف في الدول المعنية من خلال السفارات ووسائط أخرى.

وحددت أنشطة المجلس في ما يلي:

1- 1- المشاورات السياسية : حيث يلتقي سفراء الدول الأعضاء بالمجلس مرة على الأقل كل شهر، كما يجتمعون أيضاً، بلجان الحلف الفرعية بشكل دوري، وتبحث قضايا النزاعات الإقليمية والمفاهيم الديموقراطية للعلاقات المدنية - العسكرية والمحاسبة البرلمانية...

1- 2- القضايا الاقتصادية : يتركز عمل اللجنة الاقتصادية في بحث ميزانيات الدفاع وأعمال المحاسبة والتخطيط المالي وبرنامج وضع الميزانية والإدارة وأعمال الأبحاث والتطوير وإجراءات اقتناء المعدات و إدارة الأفراد والجوانب الأمنية للأوضاع الاقتصادية..

1- 3- قضايا التخطيط الدفاعي : تشمل المبادئ الرئيسة لإستراتيجية العسكرية، بنى قوة القيادة، التمارين العسكرية، برامج وميزانيات الدفاع الوطني، مناهج ومفاهيم التدريب والثقافة فى الحقل الدفاعي، الاجتماعات

المشتركة، الاتصالات والزيارات العسكرية، الاشتراك في الدورات التدريبية التي تقيمها كلية الدفاع التابعة للحلف بروما و أوبيراميرغاو، سياسة الدفاع وإدارته، مناقشة مفاهيم كفاية الدفاع والاستقرار والمرونة وإدارة الأزمات، تحقيق الانسجام في قضايا التخطيط الدفاعي والسيطرة على الأسلحة، القوات الاحتياطية، الثقافة الدفاعية، المناورات العسكرية، التفتيش والانقاذ والمساعدة الإنسانية والطب العسكري و إعادة بناء القوات المسلحة بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا.

1- 4- القضايا الإعلامية : يتم متابعة تنفيذ الأنشطة الإعلامية المحددة في خطة عمل المجلس من خلال اللجنة الإعلامية والثقافية.

1- 5- القضايا العلمية والبيئية : تشمل قضايا البيئة والتكنولوجيا والعلوم ونزع السلاح...

1- 6- قضايا دعم الدفاع : تركز على موضوعات برامج الاتصالات و نظم المعلومات ومشتريات الدفاع.

1- 7- تخطيط الطوارئ المدنية : يتم خلالها وضع برامج خاصة بالمساعدات الإنسانية ومواجهة الكوارث [128].

1- 8- التنسيق في المجال الجوي : وتتمحور حول التنسيق المدني – العسكري لإدارة النقل الجوي .

وقد نظر الكثير إلى الشراكة من أجل السلام على أنها البداية لعضوية الحلف، خصوصاً بعد تراجع دور مجلس تعاون شمال الأطلسي، واقتصار مهامه على القضايا السياسية والاقتصادية والعلمية والبيئية والمعلوماتية، وتزايد دور برنامج الشراكة من أجل السلام، وبالأخص في المسائل العسكرية، وتأكد ذلك بعد تبلور اتجاه لضم بعض دول الشراكة لعضوية الحلف على مراحل، واستبعاد بعض دول الشراكة نهائياً من عضوية الحلف.

ثانيا : الشراكة من أجل السلام :

طرحت فكرة الشراكة من أجل السلام من طرف الولايات المتحدة في اجتماع وزراء خارجية دول الحلف بترافدون بألمانيا في 20 و 21 أكتوبر 1993م، ثم طرحت أيضاً في اجتماع مجلس تعاون شمال الأطلسي ببروكسل في 10 و11 يناير 1994م، وكانت تهدف إلى زيادة الثقة ودعم الجهود التعاونية، والتكيف مع تغيرات البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة، كما أكدت على مايلي :

أ- المحافظة على المجتمعات الديموقراطية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

ج- احترام الحدود القائمة وحل النزاعات بالطرق السلمية.

د- الالتزام بمعاهدات ضبط التسلح.

ذ- تطبيق قرارات اتفاقية هلسنكي وكل مواثيق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ر- وقد حصرت العضوية في دول مجلس تعاون شمال الأطلسي ودول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبلغ عدد الدول التي انضمت إلى البرنامج سبعة وعشرون (27) دولة في نهاية 1995 م[129]، ويبلغ عددها في سنة 2008م ثلاث وعشرين(23) دولة، وهي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4) : دول الشراكة من أجل السلام :

الدولة	تاريخ انضمامها	الدول التي انضمت إلى الحلف في ما بعد	تاريخ انضمامها
ألبانيا	1994/2/23م	بلغاريا	1994/2/14م
أرمينا	1994/10/5م	التشيك	1994/3/10م
النمسا	1995/2/10م	المجر	1994/2/8م

أذربيجان	1994/5/4م	لاتفيا	1994/2/14م
بلروسيا	1995/1/11م	ليتوانيا	1994/1/27م
البوسنة و الهرسك	2006/12/14م	بولنده	1994/2/2م
كرواتيا	2000/5/25م	رومانيا	1994/1/26م
إستونيا	1994/2/3م	سلوفاكيا	1994/2/9م
فنلنده	1994/5/9م	سلوفينيا	1994/3/30م
جورجيا	1994/3/23م		
إيرلنده	1999/12/1م		
كازاخستان	1994/5/27م		
قرغيزيا	1994/6/1م		
مالطا	❖❖		
مولدوفا	1994/3/16م		
مونتينيغرو	2006/12/14م		
روسيا	1994/6/22م		
صربيا	2006/12/14م		
السويد	1994/5/9م		
سويسرا	1995/11/15م		
طاجيكستان	1994/5/10م		
أوكرانيا	1994/2/8م		
أوزبكستان	1994/7/13م		

1- أهداف الشراكة من أجل السلام : وتتمثل في:

أ- تحقيق الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني والميزانيات العسكرية.

ب- تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

ج- المساهمة في الأعمال التي تقررها الأمم المتحدة أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

د- تطوير العلاقات التعاونية بين دول الشراكة من أجل السلام وحلف الأطلسي، وبالأخص في مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية التي يتفق عليها.

ذ- تطوير قوات قادرة على العمل مع قوات الحلف، وهذا على المدى البعيد.

ر- التشاور مع الحلف والمشاركة الفاعلة لموجهة أي تهديد للوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي أو الأمن الوطني لأي من هذه الدول [130].

ولتنفيذ هذه الأهداف تم الاتفاق على الآتي:

أ- ارسال ممثلين إلى القيادة الأطلسية من أجل تشكيل وحدة شراكة تعاونية.

ب- انشاء لجنة التوجيه السياسي والعسكري، الذي يعقد اجتماعاته برئاسة نائب الأمين العام للحلف، أوعلى أساس فردي لتقييم البرامج الفردية للشراكة والاجتماع مع أعضاء مجلس تعاون شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام، وكذلك تحديد القضايا المشتركة.

ج- إنشاء لجنة مشتركة للانتشار، تختص بمتابعة انتشار الأسلحة وتقديم التقارير إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي.

د- إنشاء وحدة تنسيق الشراكة، حيث تخضع لسلطة مجلس تعاون شمال الأطلسي، وهي مسؤولة عن تنسيق الأنشطة العسكرية وتنفيذ التخطيط العسكري في إطار البرنامج [131].

المطلب الثاني

الوثيقة التأسيسية و مجلس الأطلسي – روسيا :

أولا: الوثيقة التأسيسية :

عندما التقى وزير الخارجية الروسي السابق ألكسندر كوزيريف وزراء خارجية الحلف ببروكسل في 1ديسمبر1994م لمناقشة برنامج الشراكة من أجل السلام وبرنامج الشراكة الفردي، كانت دول الحلف قد قررت مستقبل توسيعه كما أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ورنر كريستوفر Warner Christofer ، أن العضوية سوف لن تكون تلقائية، وأكد أن الشراكة من أجل السلام وتوسيع الحلف إلى وسط وشرق أوروبا سيكونان لصالح المنافع الروسية، وهو ما أثار حفيظة روسيا التي أعربت عن عدم استعدادها للقبول بوثيقة الشراكة من أجل السلام أوغيرها من وثائق التعاون [132]، وعلى إثره تقدم وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام بيري باقتراح يدعو فيه روسيا إلى إقامة هيئة للتشاور، وعقد ميثاق يحدد مجالات وآليات التعاون في القضايا التقنية والعسكرية والشفافية في سياسة الدفاع وإدارة الأزمات والمشاركة في عمليات حفظ السلام ومراقبة انتشارأسلحة الدمار الشامل . ثم بدأت المفاوضات بين روسيا وحلف الأطلسي، دامت ثلاثة سنوات للتغلب على سوء إدراك نوايا الحلف والمحافظة على قابليتهما للتعاون وتلبية التزاماتهما.

ونتج عن هذه المفاوضات الوثيقة التأسيسية في 27مايو1997م، كانت تهدف أساساً إلى تجنب سوء الإدراك والتفاهم وتقسيم القارة، وهو ما حرص عليه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، حين أكد:" إننا عازمون على خلق مستقبل يكون فيه أمن أوروبا ليس حصيلة معادلة صفرية، حيث لايكون ربح الأطلسي خسارة لروسيا، وقوة روسيا خسارة للأطلسي ".

وتقوم الوثيقة على العناصر الآتية :

1- المبادئ : تتمثل في:

1- 1- تنمية شراكة قوية مستقرة دائمة على أساس من الشفافية.

1- 2- التأكيد على الدورالحيوي الذي تؤديه الديموقراطية والتعددية السياسية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية واقتصاديات السوق في تحقيق رخاء مشترك وأمن شامل.

1- 3- الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أواستخدامها فعلاً.

1- 4- احترام سيادة واستقلال وحدة أراضي الدول الأعضاء.

1- 5- الشفافية المتبادلة في وضع سياسة دفاعية وتطبيقها.

1- 6- منع الصراعات وتسوية النزاعات بالطرق السلمية [133].

2ـ آلية الحوار: تتمثل في :

أ- المجلس المشترك الدائم لروسيا والحلف : يجتمع المجلس المشترك الدائم مرة كل شهر على مستوى السفراء والممثلين الدائمين لمجلس شمال الأطلسي، ومرتين في السنة على مستوى وزراء الخارجية والدفاع، كما يجتمع أيضاً على مستوى رؤساء الدول والحكومات، كلما كان ذلك مناسباً، ويرأسه ممثل روسيا والسكرتير العام للحلف، وعلى أساس دوري ممثل من احدى الدول الأعضاء في الحلف . ويتركز عمل المجلس في الأنشطة الآتية:

2- 1- التشاور في القضايا العسكرية والسياسية وعرضها في إطار مبادرات مشتركة.

2- 2- المشاركة المتساوية في التخطيط والإعداد لعمليات مشتركة بما في ذلك عمليات حفظ السلام، تحت سلطة مجلس الأمن أو مسؤولية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

2- 3- الالتزام بمبادئ الأمم التحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

2- 4- تشجيع الحوار والتعاون الموسع بين الأجهزة التشريعية (الجمعية

الفيدرالية للاتحاد الروسي وجمعية شمال الأطلسي).

ب- مجالات التعاون والتشاور : تتمثل في :

1- 1- قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو- أطلسية وكيفية المساهمة في تحقيقها.

1- 2- منع الصراعات وحل النزاعات من خلال الدبلوماسية وإدارة الأزمات.

1- 3- القيام بعمليات مشتركة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

1- 4- مشاركة روسيا في مجلس الشراكة الأورو- أطلسي والشراكة من أجل السلام .

1- 5- تبادل المعلومات حول السياسات الإستراتيجية والدفاعية والأسلحة النووية وميزانيات وبرامج تنمية البنية التحتية وقضايا الحد من التسلح.

1- 6- قضايا الأمن النووي بكل أشكاله .

1- 7- منع الانتشارالنووي والأسلحة البيولوجية والكيميائية ووسائل نقلها والحد من التسلح.

1- 8- زيادة أمان النقل الجوي الإقليمي [134].

1- 9- السعي إلى إقامة تعاون في مجال الدفاعات الصاروخية .

1- 10- الشفافية ورفع قدرة التنبأ والثقة المتبادلة في ما يتعلق بحجم ودورالقوات التقليدية لروسيا ودول الحلف.

1- 11- تمويل الصناعات العسكرية .

2- 12- رفع مستوى التعاون في مجال الأسلحة من خلال اشراك روسيا في مؤتمر الحلف لمديري التسلح الوطني.

1- 13- تنسيق التعاون بين المؤسسة العسكرية الروسية ونظيرتها الأطلسية.

1- 14- تحسين صورة الحلف لدى الرأي العام الروسي من خلال إقامة مكتب إعلامي أو مركز توثيق للحلف بموسكو.

1- 15- محاربة الإرهاب والمخدرات.

1- 16- القيام بمبادرات وتدريبات مشتركة في مجال الطوارئ المدنية ورفع درجات الاستعداد وعمليات الانقاذ في حالات الكوارث

1- 17- توسيع مجالات التعاون إلى مجال الاقتصاد والبيئة والعلوم المتعلقة بالدفاع.

2- 1- القضايا السياسية والعسكرية : تتلخص في النقاط الآتية:

2- 2- تأكيد روسيا وحلف الأطلسي رغبتهما المشتركة في تحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة الأورو- أطلسية.

2- 3- التزام دول الحلف بعدم نشر الأسلحة النووية وعدم تغيير سياسة الحلف النووية، وعدم اعتزامها إقامة مواقع لتخزين الأسلحة النووية سواء من خلال تشييد منشئات جديدة أو تطوير القائمة منها.

2- 4- العمل على تطوير معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا بما يتفق مع أهداف ومبادئ المعاهدة والزيادة من فعاليتها للحفاظ على المصالح الأمنية لدول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

2- 5- إن الهدف الأساس من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة التقليدية المطورة هو تحقيق التوازن بين الخفض الكبير في الكم الإجمالي للمعدات المسموح بها في المعاهدة والمتطلبات الدفاعية المشروعة لكل الدول الأطراف[135].

2- 6- التزام روسيا ودول الحلف بالتدرب على ضبط النفس خلال فترة المفاوضات حول المواقع والقدرات الحالية لقواتها التقليدية، لاسيما مستويات القوات وانتشارها وهذا لتفادي أي تدهور للوضع الأمني الأوروبي .

2- 7- تعمل روسيا ودول الحلف على تطوير معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا بما يتماشى مع ضمان أمن كل الدول الأطراف في المعاهدة وعلى قدم المساواة. كما تهدف إلى زيادة الشفافية العسكرية، من خلال تبادل المعلومات والتحقق والسماح بمشاركة الأطراف الجدد.

2- 8- تقترح روسيا ودول الحلف على الدول الأطراف في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية إجراء هذا التطوير، حتى تصل كل الدول الأطراف إلى قرار جماعي بشأن التخفيضات التي يمكن لكل منها اتخاذها انطلاقاً من سقف وطني للحد من حجم المعدات التي تقر بالاجماع، كما أنها ستراجع في سنة2010م، و تراجع دورياً كل خمسة سنوات.

2- 9- تقر روسيا ودول الحلف حق الدول الأطراف في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية الإكتفاء بقدرات عسكرية فردية أو جماعية كافية، تتماشى واحتياجاتها الأمنية المشروعة، بما يتوافق مع التزاماتها الدولية .

2- 10- تقدم الدول الطراف موافقتها على البنود المعدّلة على أساس كل الأسقف الوطنية للدول الأطراف، وعلى التغيرات الأساسية في الوضع الأمني القائم والمستقبلي بأوروبا، بالاضافة إلى سعي كل الدول الأطراف لتعزيز الاستقرار من خلال منع أي احتمال للتهديد الناجم عن أي امتلاك أو وضع أسلحة تقليدية في المناطق المتفق عليها بأوروبا، بما في ذلك وسط وشرق أوروبا.

2- 11- التزام روسيا ودول الحلف بتكثيف قواتها التقليدية مع معطيات البيئة الأمنية الأوروبية، واستعدادهما لتطوير هذه الوضعية القائمة من خلال التشاور في إطار المجلس المشترك الدائم [136].

2- 13- تأكيد الحلف مواصلة الدفاع الجماعي والاندماج، الذي لا يعني الانتشار الاضافي الدائم لقوات اضافية كبيرة، لكن في حالة الدفاع ضد التهديد بالعدوان أو القيام بمهام مساندة السلام بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتدريبات التي تتماشى مع النص المعدل لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، وكذا بنود وثيقة فيينا وإجراءات الشفافية، وتفرض روسيا على نفسها قيوداً مناسبة في عملية نشر أسلحتها التقليدية بأوروبا.

2- 14- تطوير التعاون بين المؤسسة الروسية والمؤسسة الأطلسية من خلال

المجلس المشترك الدائم، ليشمل عمليات تبادل المعلومات بشكل منتظم حول المبادئ العسكرية والإستراتيجية لروسيا والحلف ووضع قواتهما، وكذا إجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة، بالاضافة إلى إنشائهما بعثة اتصال عسكرية.

ثانيا : مجلس الأطلسي ـ روسيا :

تطور العلاقات الروسية – الأطلسية : شهدت العلاقات الروسية – الأطلسية العديد من المحطات التاريخية الهامة التي أثرت على العلاقة بين الجانبين منها :

1- مساهمة روسيا في عمليات حفظ السلام بالبوسنة والهرسك بعد التوصل لاتفاقية دايتون للسلام سنة 1995م ، تحت قيادة حلف الأطلسي في إطار عمليات قوة ترسيخ الاستقرار (SFOR) .

2- إنشاء المجلس المشترك الدائم الذي يمثل آلية للتشاور بين روسيا والحلف بعد توجيه الدعوة إلى كل من بولنده و جمهورية التشيك والمجر للانضمام للحلف سنة 1997م .

3- حرب كوسوفو سنة 1999م ، ومحاولة روسيا المشاركة في قوة كوسوفو KFOR ، وتحت قيادة حلف الأطلسي .

4- هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001م حيث ساهمت روسيا في الحرب على الإرهاب رغم وجود مخاطر للحرب الأمريكية على أفغانستان، وتأثيرها السلبي على المصالح الروسية بالمنطقة ، وتتمثل في :

أ- مشكلة الاجئين الأفغان في جمهوريات آسيا الوسطى، وما قد يثيره ذلك من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية مؤثرة على استقرار المنطقة .

ب- احتمال استمرار الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة، وهو ما يؤدي إلى اختلال في توازن المنطقة .

ج- دخول الولايات المتحدة كضلع خامس في المربع النووي الذي يضم بالاضافة إلى روسيا، الصين ،الهند وباكستان.

د- التنافس على اقتصادات وثروات النفط و خطوط نقله في آسيا الوسطى.

ذ- التخوف من خطوات أمريكية لعزل النفوذ الروسي باعتبار أنها لا تزال تشكل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة حيث دعى بول وولفوفيتز سنة 1994م ، في تقرير كتبه للبنتاغون إلى ضرورة العمل على محاصرة روسيا بدول تنتمي إلى حلف الأطلسي وصولاً إلى فرط عقد مجموعة الدول المستقلة والفيدرالية الروسية حتى تصبح روسيا مجرد دولة صغيرة عادية [137].

وهناك عوامل ساهمت بحسم الموقف الروسي لصالح المشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب ، وهي :

1- استعداد جمهوريات أسيا الوسطي لتعاون مع الولايات المتحدة دون الرجوع إلى روسيا ، خصوصاً بعد الإغراءات الأمريكية لدول آسيا الوسطى بخاصة مع أوزباكستان وطاجيكستان وتركمانستان التي لها حدود مباشرة مع أفغانستان.

2- استعداد باكستان للتعاون الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها لاسقاط نظام طالبان .

3- التأثير على سياسة حلف الأطلسي القاضية بالتوسع نحو الشرق[138] .

لكن روسيا وضعت ثلاثة شروط أساسية للقبول بالمشاركة في الحرب على الإرهاب، وهي كالآتي:

1- موافقة مجلس الأمن الدولي على أية حرب قادمة، وضرورة استصدار قرار منه، يوفرلها غطاء الشرعية الدولية .

2- تقديم الولايات المتحدة الأمريكية للضوابط التي تكفل معاقبة المسؤوليين عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر .

3- عدم استخدام معايير مزدوجة في التعامل مع الإرهاب الدولي في إشارة إلى عدم التمييز بين النشاط الإرهابي لتنظيم القاعدة وفق المنظور الأمريكي وما تعتبره روسيا إرهاباً شيشانياً كما سعت روسيا إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- إعادة جدولة ديون روسيا أو اسقاط جزء منها، والبالغة 138 مليار دولار.

2- كسب التأييد الأمريكي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

3- السعي إلى اكتساب العضوية الكاملة في مجموعة السبعة- التي أصبحت مجموعة الثمانية - هو ما تحقق في قمة كندا في يونيو 2002م.

4- تأجيل قرار قبول عضوية دول البلطيق و أوكرانيا في حلف الأطلسي .

5- التأثير في مشروع الدرع الصاروخي الذي تعتزم الولايات المتحدة إقامته .

وقد جاء الدعم الروسي للحرب على الإرهاب في النقاط الخمسة اللآتية :

1- تقديم روسيا للولايات المتحدة الأمريكية معلومات استخبارية حول الهياكل التنظيمية للجماعات الإرهابية ومواقع انتشار طالبان والقاعدة ومراكز التدريب .

2- تقديم ممر جوي لعبور طائرات الإغاثة في مناطق الهجمات .

3- زيادة الدعم والتعاون مع تحالف الشمال الأفغاني .

4- مشاركة روسيا في هجمات الإنقاذ والبحث إذا اقتضت الضرورة، وهذا تنازل عن شرط استصدار قرار من مجلس الأمن قبل بدء الهجمات العسكرية على أفغانستان [139].

مجلس الأطلسي - روسيا : في قمة روما التي جمعت قادة رؤساء دول وحكومات الحلف والرئيس الروسي تم الإعلان عن إنشاء المجلس وذلك في 28 مايو 2002م ، بعد الإمضاء على إعلان علاقات" الحلف - روسيا نوعية جديدة " بدلاً من المجلس المشترك الدائم . وكان أول اجتماع له بموسكو، وهو قائم على مبادئ وأهداف ميثاق 1997م. ويتكون من ستة وعشرين دولة زائد روسيا، ويرأس من قبل الأمين العام للحلف، ويجتمع مرة على الأقل كل شهر على مستوى السفراء والممثلين العسكريين، ويجتمع مرتين في السنة على مستوى وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أركان القوات المسلحة ، أما اجتماعات القمة فتعقد حسب الظروف، ويجتمع خبراء المجلس

مرتين في الشهر لتحضير المحادثات على مستوى السفراء.

وتوجد بعثة روسية في مقر قيادة الحلف بالاضافة إلى مكتب عسكري في قيادة العمليات التابع للقيادة العليا لقوات الحلفاء بأوروبا ، وهذا منذ سنة 2004م. كما يمثل الحلف بمكتب اتصال عسكري ومكتب معلومات بموسكو منذ 2001م [140].

ويمكن ايضاح بنية المجلس في الشكل الآتي :

مجالات التعاون: بالاضافة إلى التعاون الأمني وتبادل المعلومات، نجد أيضاً :

1- إجراء المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة في مجالات حساسة كالرد الطارئ، كما شاركت سفن روسية تحت قيادة حلف الأطلسي في عملية المسعى النشط البحرية في إطارمكافحة الإرهاب في البحر المتوسط ، وكذلك نظمت روسيا لتدريبات مشتركة مع الحلف للتعامل مع الكوارث في 2002 بكالينينغراد .

2- التعاون في مجال الإصلاحات الدفاعية والقضايا العسكرية وعمليات البحث والانقاذ البحرية، حيث تم إمضاء اتفاقية إنقاذ وتجهيز الغواصات بين روسيا والحلف سنة 2003م .

3- إقامة مشروع مشترك لتدريب الموظفين من أفغانستان وآسيا الوسطى على مكافحة المخدرات .

4- مكافحة الإرهاب .

5- إدارة الأزمات .

6- الحد من الإنتشار النووي .

7- إجراءات الثقة .

8- ضبط التسلح .

9 – التعاون بين العسكريين .

10- الدفاع ضد تهديدات الصواريخ [141].

11- الدعم اللوجستي .

12- الطوارئ المدنية .

المطلب الثالث

مجلس الشراكة الأطلسية ـ الأوروبية :

يعد مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية من برامج الشراكة التي أقامها الحلف بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أسس مجلس تعاون شمال الأطلسي منذ سنة 1991م ، ثم برنامج الشراكة من أجل السلام عام 1994م، الذي شمل نشاطه عمليات واسعة من التعاون الدفاعي بين شركاء الحلف كتبادل التشغيل والإصلاحات الدفاعية ثم تأسيس مجلس الشراكة الأطلسية- الأوروبية في مدينة سينيترا بالبرتغال في 30 مايو 1997م، الذي يتجاوز حدود تبادل التشغيل إلى تطوير إطار سياسي شامل يغطي شروط عضوية الحلف والأهداف الواسعة لشراكة الحلف مع أغلب دول أوروبا وعلى أساس القيم الأساسية المشتركة، حيث اشترط لعضوية المجلس المشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام، ويضم خمسين دولة منها ستة وعشرون دولة عضو بالحلف الأطلسي وأربعة وعشرون دولة خارج الحلف وهي: ألبانيا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، فنلنده، جورجيا، إيرلنده، كازاخستان، قيرغيزيا، مالطا، مولدوفا، المونتينيغرو، روسيا، صربيا، السويد، سويسرا، مقدونيا، طاجيكستان، تركمنستان ، أوكرانيا وأوزبكستان.[142]

أولا : آلية عمل مجلس الشراكة الأطلسية - الأوروبية: تحتفظ غالبية الدول المشاركة ببعثات دبلوماسية بمقر الحلف ببروكسل، ويجتمع المجلس كل شهر على مستوى السفراء، وكل سنة على مستوى وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان كما يجتمع أيضاً على مستوى القمة كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

ثانيا : أهداف المجلس ومهامه : وتتمثل في :

1- تسهيل عملية الإصلاحات في المؤسسات العسكرية والدفاعية .

2- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء .

3- التدريب والتأهيل المتبادل لإطارات من الدول الأعضاء سواء في مؤسسات الحلف أو في المؤسسات الدول الشريكة.

4- مكافحة الإرهاب .

5- تأهيل الدول المرشحة لعضوية الحلف، حيث أشرف المجلس على تحضير الدول العشرة التي انضمت حديثاً للحلف .

6- مكافحة أو منع الانتشار النووي[143] .

7- فتح مجال التعاون للدول التي لا تسعي إلى الانضمام للحلف، والمساهمة في تحقيق الأمن الأورو- أطلسي، مع احتفاظها بسياستها الأمنية والخارجية المستقلة .

8- تحضير القوات العسكرية لكل من الحلفاء والشركاء للعمل بصورة مشتركة وعلى نحو دائم، حيث يشارك المجلس في العمليات الآتية :

أ- المساهمة بنحو 780 فرد في قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) العاملة بأفغانستان .

ب- المشاركة في عملية المسعى النشط الموجهة ضد التهديدات الإرهابية في البحرالمتوسط .

ج - توفير 2300 فرد للعمليات التي يقوم بها الحلف في دول البلقان.

9- توفير الإطار السياسي العسكري للشركاء المساهمين في مهام الحلف من خلال إشراكهم في عملية اتخاذ القرار وفي وضع الخطط العملياتية ومراجعة المهمات الدورية حيث بدأ في عقد اجتماعات اللجنة العسكرية للحلف بحضور مندوبين عن الدول الشركاء .

10- تطبيقاً للتفويضات الواردة في الوثيقة الأساسية لمجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية ، والقاضية بإمكانية تطويرعلاقات سياسية مباشرة ومنفردة مع الحلف، تم في قمة إسطمنبول وضع خطط عمل الشراكة

الفردية والتي كانت تهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية :[144]

- الإصلاحات السياسية والاقتصادية .
- تفعيل آلية التخطيط والمراجعة للشراكة من أجل السلام في مجال الإصلاحات الدفاعية وتوسيعها أيضاً .
- توسيع التعاون إلي مجالات أخرى مثل التخطيط للطوارئ المدنية، التعليم...
- إدارة الأهداف بشكل جماعي من خلال البدأ بعمليات إصلاح تضم مختلف وكالات ودوائر الدول الشريكة .

ثالثا : مجالات التعاون : تتمثل في :

1- إصلاح الدفاع .
2- مكافحة الإرهاب .
3- المساهمة في جهود عدم الانتشار النووي والسلامة النووية .
4- مكافحة الألغام والأسلحة المتوسطة والتعاون في مجال التسلح .
5- الطوارئ المدنية والتعامل مع الكوارث .
6- البحث العلمي .
7- إدارة الأزمات ودعم عمليات السلام .

المطلب الرابع
مجلس الأطلسي ـ أوكرانيا :

يعد ميثاق الشراكة الخاصة بين حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا، الموقع في 9 يوليو 1997م، الأساس المرجعي للعلاقة بين الجانبين، وقد حدد مبادئها في النقاط الآتية:

الإقرار بأن أمن منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا غير قابل للتقسيم .

1- الامتناع عن التهديد باللجوء إلى القوة في تسوية الخلافات أو استخدامها فعلاً.
2- حق كل دولة في اختيار ترتيباتها الأمنية الخاصة وتنفيذها.
4- احترام سيادة الدول الأخرى ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي،

وعدم انتهاك الحدود وتطوير علاقات حسن الجوار .

5- مراعاة حكم القانون وتعزيز الديموقراطية واقتصاد السوق والتعددية السياسية .

6- الالتزام باحترام حقوق الإنسان، وحقوق الأشخاص المنتمين للأقليات الوطنية .

7- منع الصراعات وتسوية النزاعات بوسائل سلمية بمقتضى مبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

7- تأكيد أوكرانيا إصرارها على تنفيذ إصلاحات دفاعية وتدعيم السيطرة الديموقراطية والمدنية على القوات المسلحة وزيادة اندماجها مع قوات الحلف ودول الشراكة الأخرى وتأكيد الحلف مساندة جهود أوكرانيا في هذه المجالات .

8- ترحب أوكرانيا بمحاولات الحلف المستمرة للتكيف مع البيئة الأمنية الأطلسية المتغيرة ، ودوره في تعزيز الأمن مع المنظمات الدولية الأخرى[145].

أولاً : مجالات التعاون بين الحلف وأوكرانيا : تشمل مجالات التعاون بين الجانبين المجالات الآتية :

1- عمليات دعم السلام والأمن ومنع النزاعات وإدارة الأزمات وحل الصراعات والعمليات الإنسانية.

2- إصلاح القطاع الدفاعي .

3- الأوجه السياسية والدفاعية لمنع الانتشار النووي والبيولوجي والكيميائي.

4- قضايا نزع السلاح والحد من التسلح ، بما في ذلك القضايا المتعلقة بمعاهدة خفض القوات التقليدية بأوروبا ومعاهدة السموات المفتوحة وإجراءات بناء الثقة والأمن في وثيقة فيينا لعام 1994م .

5- صادرات السلاح وما يتصل بها من عمليت نقل التكنولوجيا .

6- محاربة تجارة المخدرات والإرهاب .

7- التعاون بين العسكريين .

8- مخطط الطوارئ المدنية والتعاون .

9- العلوم والبيئة والأمان النووي .

10- الإعلام والرأي العام[146] .

ثانيا : لجنة الحلف ـ أوكرانيا : تأسست سنة 1997م ، وتضم جميع دول الحلف و أوكرانيا ، ويجتمعون دورياً على مستوى السفراء والممثلين العسكريين، وأحياناً على مستوى وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان. أما الاجتماعات فتكون على أعلى مستوى وتحضر من قبل لجنة سياسية وهي أيضاً مكلفة بمتابعة تطورات القضايا الأمنية والسياسية والمصالح المشتركة وتحضير وتقييم المخططات السنوية بين الحلف وأوكرانيا .

ولجنة الحلف – أوكرانيا لديها إطار معاينة بين الجانبين فيما يتعلق بأسئلة الأمن والمصالح المشتركة والوضع بالبلقان والعراق ومكافحة الإرهاب والصراعات الكامنة وقضايا أخرى تتعلق بالأمن الإقليمي.

مهامها : تتمثل مهام لجنة الحلف – أوكرانيا في النقاط الآتية :

1- تنمية العلاقات الأطلسية – الأوكرانية وتوجيه النشاطات نحو التعاون .

2- التطبيق العملي الصحيح لمقررات ميثاق الشراكة الخاصة بين الحلف وأوكرانيا .

3- ضبط المخططات السنوية المراد تحقيقها وتطويرها مع أوكرانيا .

4- تحقيق أهداف خطة عمل الحلف – أوكرانيا التي وضعت سنة 2002م.

5- التحقق الفجائي والميداني من نشاطات التعاون المنظمة في إطار مشاركة أوكرانيا في برنامج الشراكة من أجل السلام .

6- التحقيق في مجالات التعاون العسكري في إطار خطة العمل السنوية للجنة الحلف العسكرية مع أوكرانيا[148] .

7- تحقيق تقدم في المجالات العلمية ومعرفة شكل قطاعات الدفاع والأمن

والتسلح والأمن الاقتصادي والتعاون العلمي والبيئي من خلال جماعات العمل المشتركة .

ثالثا: خطة عمل الحلف - أوكرانيا: أكدت قمة حلف الأطلسي في 22 نوفمبر 2002م ببراغ على تعجيل تكامل أوكرانيا الأوروبي والأطلسي، وقد تم تبني خطة عمل حلف الناتو – أوكرانيا لتحقيق الأهداف الأتية :

1- تعميق وتوسيع علاقة الحلف بأوكرانيا .

2- ايجاد إطار إستراتيجي للتعاون بين الجانبين في الحاضر والمستقبل .

3- دعم جهود الإصلاح الأوكرانية للوصول إلى الاندماج والتكامل في البنى الأوروبية والأطلسية .

4- تحديد تحقيق أهداف معينة تشمل قضايا سياسية واقتصادية وأمنية ودفاعية وعسكرية ومعلوماتية وقانونية، ومنها إجابة أوكرانيا على العديد من الأسئلة منها[149] :

4- 1- الأسئلة السياسية والأمنية : وتنقسم إلى :

4- 1- 1- أسئلة عن السياسات الداخلية: تتمثل في التزام أوكرانيا بتحقيق المبادئ الآتية :

- دعم الديموقراطية ودولة القانون .
- احترام حقوق الأنسان .
- الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء .
- إجراء انتخابات وفق معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) .
- التعددية الحزبية .
- حرية التعبير والصحافة .
- احترام حقوق الأقليات والإثنيات الوطنية .
- عدم التمييز بسبب عوامل سياسية أودينية أوإثنية .
- صياغة القواعد القانونية الكفيلة بتحقيق هذه المبادئ وتطوير تشريعات قائمة على المبادئ العالمية للديموقراطية والقانون الدولي.

- إصلاح النظام القضائي والمشاركة في اتفاقيات المجلس الأوروبي الذي يحدد المعايير المشتركة للدولة الأوروبية .

- تطبيق مبادرات لإعادة تشكيل صلاحيات الشرطة لتطوير الآليات المتضمنة تقوية جميع البنى العمومية والمدنية مع قوانين دولة القانون وتدعيم جهود منظمات حقوق المواطنين وهذا يهدف إلى [150]:

- تدعيم المؤسسات الديموقراطية والانتخابية .

- تقوية الإصلاحات القضائية واستقلالية القضاء .

- دعم التنمية وتقوية المجتمع المدني وحكم القانون والمحافظة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن في :

❖ ضمان حرية العبادة .

❖ ضمان حرية التجمع .

❖ تحسين وإصلاح الإدارة .

❖ تقوية المراقبة المدنية والديموقراطية على القوات المسلحة وفي جميع قطاعات الأمن .

❖ محاربة التهريب وتبييض الأموال والأعمال الاقتصادية غيرالقانونية .

❖ القيام بإصلاحات دستورية وإدارية لضمان توازن وتعاون فعّال بين السلطات الثلاث.

4- 1- 2- أسئلة عن السياسات الخارجية والأمن : وتقوم على المبادئ المشتركة الآتية :

- مكافحة الإرهاب .

- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل .

- الاستقرار الإقليمي .

وهذه المبادئ تهدف إلى :

- تفعيل السياسة الخارجية والأمنية الأوكرانية لخدمة أهداف الاندماج في البنية الأورو – أطلسية .

- إصلاح بنى أمن الدولة حتى تعكس السياسة الأطلسية للأوكرانيا .
- القيام بدور رائد في تحقيق الأمن والاستقرارالإقليمي، وبخاصة تقوية الدورالأوكراني في قضايا تسوية الصراعات وحفظ السلم .
- المشاركة المتزايدة في عمليات حفظ السلم .
- التطبيق الكامل للالتزامات الدولية المتعلقة بضبط التسلح .
- تدعيم العلاقات المدنية – العسكرية .
- القيام بدور فعال في الحملة الدولية على الإرهاب .

غير أن هذه الخطة لا تؤدي مباشرة إلى عضوية أوكرانيا للحلف ، ولكن تمهد لها طريق الانضمام، بعد توجيه الدعوة إليها للانضمام إلى خطة عمل عضوية الحلف .

وبعد الثورة البرتقالية يسعى فيكتور يوشينكو للحصول على خطة عمل عضوية الحلف، وهو أول أهداف سياسته الخارجية، وهو ما دفع الحلف إلى دعوة أوكرانيا لتكثيف الحوار حول طموحاتها لنيل العضوية، حيث عقد مؤتمر فيلنيوس Vilnius في 20- 28 إبريل 2005م بلتوانيا، لمعرفة ما يتعين على الأوكرانيين فعله، وللتأكد من جدية وعمق الإصلاحات وحجم القدرات الأوكرانية. كما اتفق على مجموعة من الإجراءات قصيرة الأمد لدفع عملية الإصلاح بأوكرانيا، التي شملت مجالات تعزيز المؤسسات الديموقراطية وتطوير النتائج الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن عملية الإصلاح، وكذا تحسين المعلومات العامة. وفي 27 ديسمبر 2005م أصدر يوشينكو مرسوماً رئاسياً يقضي بتسليم مهمات محددة لنواب مسؤولي السلطات التنفيذية المركزية في البلاد لتعزيز التناسق الداخلي المطلوب لتطبيق الأعمال والنشاطات التي تم الاتفاق عليها في إطار تعاون حلف الأطلسي مع أوكرانيا، وخوّل لرئيس الوزراء مهمة تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية [151].

رابعا : مجموعة العمل المشترك لإصلاح الدفاع : أسست سنة 1998م ، وهي مؤسسة للتعاون بين الوزراء والمنظمات التي تعمل من أجل الإصلاح في قطاعات الدفاع والأمن بأوكرانيا ، وبخاصة مع المجلس الوطني للأمن والدفاع وحرس الحدود والبرلمان الأوكراني Verkhovna Rada وهيئات أخرى ، وتعمل تحت إشراف لجنة الحلف أوكرانيا . فهي المحور الأساسي لتعاون الحلف مع أوكرانيا .

وتمثل كل دول الحلف و أوكرانيا بممثلين في اجتماعاتها ، وترأس من قبل مساعد الأمين العام للحلف لشؤون الدفاع والعمليات .

وتنعقد اجتماعاتها كل ثلاثة أشهرعلى مستوى الخبراء ، وتجتمع أيضاً على مستوى عالٍ بمشاركة المسؤولين السامين في دول الحلف وأوكرانيا .

وتنظم مجموعة العمل المشترك لإصلاح الدفاع (JWGDR) كل سنة معاينة غير رسمية للإصلاحات المقررة في قطاع الدفاع والأمن التي أقرها وزراء دفاع الحلف وأوكرانيا ، وكبار خبراء الدفاع والأمن في قطاعات الدفاع والأمن[152] .

مجالات التعاون : تتمثل ميادين التعاون في النقاط الآتية :

1- العلاقة بين المدنيين والعسكريين .

2- الرقابة الديموقراطية والتسيير المدني لقوات الجيش ومنظمات أخرى في قطاع الأمن والمخططات السياسية والإستراتيجية للدفاع ومفهوم الأمن الوطني.

خامسا: مساعدات حلف الأطلسي العسكرية لأوكرانيا : تتمثل في :

1- منذ 1994م إلى2006م ، قام الحلف ودوله منفردين بتدريب 8500 ضابط أوكراني .

2- إعادة الحلف تدريب 800 موظف إداري حصل 440 منهم على وظائف جديدة سنة 2006م، كما تم إعادة تدريب أكثر من 3000 ضابط

أوكراني متقاعد لمساعدتهم على الانتقال إلى الحياة المدنية، وذلك ما بين سنتي 2001م و2006م .

3- تنظيم دورات تدريبية احترافية جديدة لأفراد الجيش السابقين في كيروفوهراد وميليتوبول وتشيرنييف وليفييف .

4- دعم مشروعات نزع السلاح بأوكرانيا من خلال مشروعات صندوق ائتمان الشراكة من أجل السلام، ومن هذه المشروعات مشروع في مدينة دونيتيسك عام 2002م، الذي استطاع أن يتلف 400ألف لغم أرضي مضاد للأفراد وتفجيره تفجيراً أماناً ، ومشروع آخر يهدف إلى التخلص من 133ألف طن من الذخيرة التقليدية و 1.5 مليون قطعة من الأسلحة الخفيفة والرشاشة و1000منظومة دفاع جوي محمولة على الكتف، وذلك على امتداد 12 سنة وبتكلفة إجمالية تقدر بـ 25 مليون يورو، وهو أكبر مشروع لنزع السلاح في العالم[153].

سادسا : نحو خطة عمل العضوية : تحضى أوكرانيا بدعم كبير من دول وسط أوروبا و شرقها لكسب عضوية الحلف، حيث اجتمع وزراء دفاع المجر وبولنده وسلوفاكيا وجمهورية التشيك، في يناير 2006م ، وأعلنوا أنه سيتم تعيين لجنة خاصة لتشجيع الإصلاحات العسكرية الأوكرانية، وفي فبراير 2006م، زار يوشينكو مقر الحلف ببروكسل، وأكد أن أوكرانيا كانت جاهزة للانضمام إلى خطة عمل العضوية، ثم أصدر مرسوماً في مارس 2006م، يقضي بإنشاء لجنة من مختلف الوكالات والدوائر الحكومية لتحضير أوكرانيا لعضوية الحلف، ويمكنها تشكيل لجان عمل يترأسها المنسقون المحليون المعنيون .

وتم تقسيم العمل على مستويين هما :

أ- مجلس الوزراء : وهو المسؤول عن تطبيق سياسة التعاون الوطنية بين الحلف وأوكرانيا و بخاصة ما يتعلق بمعايير العضوية .

ب- مجلس الدفاع والأمن القومي : ويقوم على تحديد الأهداف

الإستراتيجية والتصورات المتعلقة بالتعاون بين الحلف وأوكرانيا [154].

سابعاً : عقبات العضوية : يواجه مسار أوكرانيا إلى عضوية الحلف العديد من العقبات أهمها :

1- تشير استطلاعات الرأي إلى أن 20٪ من سكان أوكرانيا فقط يؤيدون فعلياً انضمام أوكرانيا للحلف، في حين يعارض 54٪ منهم فكرة الانضمام .

2- الأقلية الروسية المعارضة لانضمام أوكرانيا إلى الحلف وهم يمثلون أكثر من 15٪ من سكان أوكرانيا .

3- مشاكل ترسيم الحدود وبالذات مشكلة الانتفاع من الجرف القاري لبحر أزوف على البحر الأسود.

4- الموقف الروسي المعارض ودرجة التشابك بين روسيا وأوكرانيا، الذي يمكن اظهاره من خلال المؤشرات الاقتصادية الآتية :

أ- إن روسيا هي أول شريك تجاري لأوكرانيا حيث يمثل حجم التبادل التجاري السلعي (تصدير واستيراد) مع روسيا 29٪ من مبادلات أوكرانيا الخارجية، حسب النصف الأول من سنة 2008م .

ب - تمثل الصادرات الأوكرانية إلى روسية نسبة 44.2٪ من صادراتها، أي 13.3 مليار دولار .

5- التبعية الأوكرانية لروسيا في مجال الطاقة، إذ يتقلص موارد الفحم الأوكرانية فإنه من المقرر استيراد أربعة ملايين طن من الفحم الروسي، كما أن الإجراءات التي أعلن عنها رئيس شركة غاز بروم الروسية أليكسي ميللر، والقاضية برفع تسعيرة الغاز إلى 400 دولار لكل 1000متر مكعب سنة 2009م ، ستضاعف من مشاكل الاقتصاد الأوكراني، كما تضرر مصنع الأنابيب التابع لمؤسسة ميتيفيست الصناعية، حيث خسر طلبات المشتري الأول منه وهي شركة غاز بروم [155] .

6- تضرر المركب العسكري الصناعي الأوكراني من عملية الانضمام

إلى الحلف، حيث إن السوق الروسية تمثل من 40- 50٪ من إجمالي صادرات أوكرانيا الخارجية، أي ما يعادل مبلغ 200- 250 مليون دولار عام 2007م ، وتشارك حوالي ألف مؤسسة صناعية من الطرفين في عملية التكامل العسكري التقني حيث نجد مثلاً شركة موتور ريسيتش الأوكرانية تصدر محركات الطائرات العمودية الروسية، والمحركات التوربينية النفاثة للصواريخ المجنحة الروسية من طراز إكس 55 وإكس 59م، أوران و كلوب .

أما مصنع أرتيوم بكييف فيصنع صواريخ جو- جو من طرز "ر27" للمقاتلات الروسية من طراز سوخوي وميغ، أما الطائرات الأوكرانية من طراز أنطونوف التي يتم تجميعها في مدينتي فاركوف وكييف، فيدخل في تركيبها أجزاء روسية بنسبة 70٪ .

7- زيادة العجز التجاري الذي بلغ في النصف الأول من سنة 2008 قيمة 9.845 مليار دولار، وارتفاع تكلفة الإصلاحات.

8- معارضة سبع دول أعضاء في الحلف عضوية أوكرانيا، وذلك في قمة بوخارست 2008م، وهذه الدول هي فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، هولنده، إيطاليا، اللوكسمبورغ والمجر.

هوامش الفصل الثالث

[1] د- علي عزت بيغوفيتش، علي عزة بيغوفيتش : سيرة ذاتية وأسئلة لا مفر منها ، ترجمة : د- عبد الله الشناق و د- رامي جردات (دمشق : دار الفكر ، 2004م)، ص 164 .

[2] د- عادل ثابت، حلف شمال الأطلسي وتوسعه جهة الشرق : التهديدات الجديدة وتحديات البيئة الدولية(أبوظبي : مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، 2004م) ، ص 37 .

[3] د- أسامة فاروق مخيمر، دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة: دراسة حالة البوسنة والهرسك، أطروحة دكتوراه (جامعة القاهرة : 2004م) ، ص 307 .

[4] Richard Holbrooke, To En AWar (New York: Random House , 1998) ,P,69 .

[5] د- عادل ثابت، حلف شمال الأطلسي و توسعه جهة الشرق : التهديدات الجديدة و تحديات البيئة الدولية، المرجع السابق ، ص 38 .

[6] د- أسامة فاروق مخيمر، دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة : دراسة حالة البوسنة و الهرسك ، المرجع السابق ، ص 308 .

[7] د- عماد جاد (محرراً) ، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001م) ، ص 166.

[8] عزة جلال ، كوسوفا : جذور الصراع ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 137 (القاهرة : 1999م) ، ص 89 .

[9] أبوبكر الدسوقي، ألبان كوسوفا بين التفاوض والقتال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 137 (القاهرة : 1999م) ، ص 90 .

[10] توفيق محمد عطية، حلف الناتو: رؤية جديدة لإدارة الأزمات الدولية (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، 1999م)، ص 34 .

[11] د- عادل ثابت ، حلف شمال الأطلسي وتوسعه جهة الشرق: التهديدات الجديدة وتحديات البيئة الدولية، المرجع السابق ، ص ص 44- 45 .

[12] مالك عوني، حلف الأطلسي وأزمة كوسوفو: حدود القوة و حدود الشرعية، مجلة السياسة الدولية ، العدد 137(القاهرة : 1999م) ، ص90 .

(13) توفيق محمد عطية، حلف الناتو : رؤية جديدة لإدارة الأزمات الدولية ، المرجع السابق ، ص 35 .

[14] توفيق محمد عطية ، حلف الناتو : رؤية جديدة لإدارة الأزمات الدولية ، المرجع نفسه ، ص 36 .

[15] د- عادل ثابت، حلف شمال الأطلسي وتوسعه جهة الشرق : التهديدات الجديدة وتحديات البيئة الدولية، المرجع السابق ، ص ص 47 .

[16] د- عادل ثابت، حلف شمال الأطلسي وتوسعه جهة الشرق: التهديدات الجديدة وتحديات البيئة الدولية، المرجع نفسه ، ص 49 .

[17] لويس هينيكس وآخرون، ترجمة الطاهر بوساحية، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا، سلسلة دراسات عالمية، العدد 40 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، 2001م) ، ص 17 .

[18] كارل دويتش، تحليل السياسة الدولية، ترجمة محمد محمود شعبان (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1983 م) ، ص ص ، 81- 83 .

[19] د- عماد جاد (محرراً)، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، المرجع السابق، ص 100 .

[20] Charles Zorgbide, Histoire Des Relations Internationales : 1962 a Nos Jours , (Paris : Hachette, 1995) .p 400 .

[21] محمد أحمد مطاوع، السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، المرجع السابق، ص 41 .

[22] جمانة رعد حامد القيسي، مشروع الاتحاد الأوروبي للدفاع والأمن :

التحديات الداخلية والخارجية ، رسالة ماجستير (بغداد : جامعة النهرين ، 2001م) ، ص 69 .

(23) د- عماد جاد (محرراً)، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، المرجع السابق ، ص 100 .

(24) د- عبد النور بن عنتر، الدفاع الأوروبي والأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 65 (بيروت : 1997م) ، ص 35 .

(25) ل- كمال شديد ، السياسة الدفاعية الأوروبية المستقلة وأثرها على الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، العدد 157(القاهرة : 2004م) ، ص 238 .

(26) جمانة رعد حامد القيسي، مشروع الاتحاد الأوروبي للدفاع والأمن: التحديات الداخلية والخارجية، المرجع السابق ، ص 45 .

(27) حارث محمد حسن، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي : 1990م - 1998 م، رسالة ماجيستير (بغداد : جامعة بغداد ، 1999م) ، ص 90 .

(28) زبيغينيو بيريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (دمشق : مركز الدراسات العسكرية ، 1999م) ، ص82 .

(29) د- عبد النور بن عنتر، الدفاع الأوروبي والأمن العربي، المرجع السابق، ص ص30- 35 .

(30) محمد أحمد مطاوع ، السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً ، المرجع السابق ، ص 98 .

(31) د- عبد النور بن عنتر ، الدفاع الأوروبي والأمن العربي ، المرجع السابق ، ص ص30- 31 .

(32) د- عماد جاد ، الاتحاد الأوروبي (محرراً): من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، المرجع السابق ، ص211 .

(33) د- عماد جاد (محرراً)، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى

السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، المرجع نفسه ، ص 213 .

(34) د- عماد جاد ، الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 161 (القاهرة : 2005م) ، ص 222.

(35) د- حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004م) ، ص ص 452- 454 .

(36) - عماد جاد ، الاتحاد الأوروبي : تطور التجربة ، المرجع السابق ، ص 222.

(37) Frank Petitville , La Politique Internationale De L' Union European (Paris : Press La Fondation National Des Siences Politiques, 2006) , PP 87-88

(38) محمد أحمد مطاوع ، السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الإتحاد الأوروبي شرقاً ، المرجع السابق ، ص 108 .

(39) د- عماد جاد ، الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة ، المرجع السابق ، ص ص222 - 223.

(40) إبراهيم غالي ،الاتحاد الأوروبي: إستراتيجية للدفاع المشترك ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 156(القاهرة : 2004م) ، ص ص 138 – 139 .

(41) محمد أحمد مطاوع، السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً ، المرجع السابق ، ص 133 .

(42) Quille Gerrard, ESDP : The State Of Play ,europarl . eu . int /Meetdocs / 2004/ organes /Sete04c _ev .pdf .20 - 09 – 2004 , pp : 17 – 18

(43) محمد أحمد مطاوع، السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، المرجع السابق ، ص ص 123 – 124 .

(44) بال دانواي، زودز سلولافيتشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأورو- أطلسية ، في نزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م) ، ص 132 .

(45) محمد أحمد مطاوع ، السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية

توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً ، المرجع السابق ، ص ص 123- 124 .

(46) www .kuna . net / new agancies public site / article detaile .aspsc ? id = 1944578 language = ar .

(47) بال دانواي ، زودز سلولافيتشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأورو-أطلسية ، في نزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي ، المرجع السابق ، ص 128 .

(48) www . nato . int / document / review / 2007 /issue .

(49) محمد أحمد مطاوع، السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً ، المرجع السابق ، ص ص129 – 130 .

(50) بال دانواي، زودز سلولافيتشوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو-أطلسية ، في نزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي ، المرجع السابق ، ص ص 132 – 133 .

(51) بال دانواي، زودز سلولافيتشوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو-أطلسية ، في نزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي ، المرجع نفسه ، ص ص 133 – 134 .

(52) د- سعاد محمد محمود حسن، العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي : دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه (القاهرة : جامعة القاهرة ، 2005 م) ، ص 257 .

(53) د- عماد جاد (محرراً)، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ، المرجع السابق ، ص 68 .

(54) د- عماد جاد (محرراً)، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، المرجع نفسه ، ص 27 .

(55) د- سعاد محمد محمود حسن، العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي: دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية، المرجع السابق ، ص 257.

(56) نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو): العضوية والتعاون(دمشق : مركز الدراسات العسكرية ، 1996م)، ص 150 .

(57) د- عماد جاد ، الاتحاد الأوروبي (محرراً) : من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، المرجع السابق ، ص 72 .

(58) www . nato . int / doc / comm / 49- 95 / c 911107 a – htm # 1.

(59) نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) : العضوية و التعاون ، المرجع السابق ، ص 153

(60) www . nato . int / doc / comm / 49- 95 / c 911107 a – htm # 1.

(61) نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) : العضوية والتعاون، المرجع السابق ، ص 154

(62) نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) : العضوية والتعاون، المرجع نفسه، ص ص 155 – 156.

(63) www . nato . int / doc / comm / 49- 95 / c 911107 a – htm # 1.

(64) نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) : العضوية و التعاون، المرجع السابق ، ص166.

(65) نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) : العضوية والتعاون، المرجع نفسه ، ص ص167 – 168.

(66) www . nato . int / doc / comm / 49- 95 / c 911107 a – htm # 1.

(67) د- عماد جاد ، الجدل حول المفهوم الإستراتيجي لحلف الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد129(القاهرة : 1998 م) ، ص 209 .

(68) د- عماد جاد، أثر تغيرالنظام الدولي على حلف شمال الأطلسي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 134(القاهرة : 1998 م) ، ص 19 .

(69) د- محمد نبيل فؤاد، حلف شمال الأطلسي (الناتو) : النظام العالمي

الأحـــادي و مشـــروع الشـــرق الأوســـط الكبير(القـــاهرة : دار الجمهوريـــة للصحافة، 2007 م) ، ص81 .

(70) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي (طرابلس : منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003م) ، ص 243 .

(71) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي ، المرجع نفسه ، ص 244 .

(72) د- عماد جاد ، الجدل حول المفهوم الإستراتيجي لحلف الأطلنطي ، المرجع السابق ، ص 210 .

(73) نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة دكتوراه منشورة (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، 2003م) ، ص 91 .

(74) A . Cragg , The Combiened Joint Tasks Force Concept : A Kay Component Of Alliances Adaptation , Nato Review , Vol . 44 .No 4 , July ,1996 , pp .8 – 10 .

(75) Javier Solana , A Definining Moment For Nato: The Washington Summit decision and The Kosovo Crisis, Nato Review , Vol , 47 , No , 2 , summer 1999 , p 7 .

(76) د- كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي ، المرجع السابق ، ص 249 .

(77) General George A.Joulian,Nato'sMillitary Contrubution To Partnershipe For Peace : The Progress and The Challenge , Nato Review , Vol .43 , No 2 , 1995 , p 5 .

(78) John Kriendler , PFP Critic Management Activities: Enhancing Capabilities and Coorperation, Nato Review, Vol ,3 , Autom 1998 , pp .28 – 30 .

(79) L.T.General Mario Da Silva , Chief Of Staff Of Nato 's Combiened Joint Planing Staff ,Implementing The Combiened Joint Concept, Nato Review ,Vol .46, No.4, Winter 1998 , pp. 16 – 19.

(80) - محمد نبيل فؤاد، حلف شمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي

الأحادي و مشروع الشرق الأوسط الكبير، المرجع السابق ، ص 126 _127

(81) James Morrison: Nato Expansion and alternative Future Security Alignments (Washington DC; Institute For National Stratigic Stadies ,1995) ,PP 48.

(82) توفيق محمد عطية، حلف الناتو : رؤية جديدة لإدارة الأزمات الدولية ، المرجع السابق ، ص 17 .

(83) www.nato.int/issues/ enlargement / practice – f . html .

(84) www. nato.int / issues / enlargement / index –fr –html .

(85) www.nato.int/ issues /enlargement /practice – f . html .

(86) www. nato.int / issues / enlargement / index –fr –html .

(87) www .nato.int/issues/enlargement / practice – f . html.

(88) د- عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، رسالة دكتوراه منشورة(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998م) ، ص ص 191– 192 .

(89) د- صلاح سالم زرنوقة ، الناتو بين مرحلتين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 129 (القاهرة : 1997 م) ، ص 76

(90)James Morrison: Nato Expansion and alternative Future Security Alignments , op.cit, pp 41 – 42 .

(91) عبد الله صالح ، بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع الحلف ، مجلة السياسة الدولية، العدد 129(القاهرة : 1997 م) ، ص ص 85- 86 .

(92) د- نوار محمد ربيع، اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة : دراسة في الأمن الأطلسي والمتوسطي، أطروحة دكتوراه (بغداد : جامعة بغداد ، 2002م) ، 149 .

(93) د- نوار محمد ربيع، اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة : دراسة في الأمن الأطلسي و المتوسطي ، المرجع نفسه ، ص ص 149 – 150.

(94) د- عماد جاد، الجدل حول المفهوم الإستراتيجي لحلف الأطلنطي ، المرجع السابق ، ص76 .

(95) غسان العزي، توسيع حلف الأطلسي وتعزيز الهيمنة الأمريكية ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 83 (بيروت : ، 1999 م) ، ص 99 .

(96) ميشيل يمين، تقدم حلف شمال الأطلسي: استمراراً للحرب الباردة، مجلة شؤون الأوسط ، العدد68 (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، 1998م)، ص 157 .

(97) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة : التحديات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة ، ترجمة: أحمد صدقي مراد (دون مكان الطبع : دار الهلال ، 1992م) ، ص 91 .

(98) N.Malcoin:The Case Against Europe, Forgein Affairs , vol . 74 . No 2 , March – april 1995 , pp 52- 55 .

(99) د- كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي ، المرجع السابق ، ص 144 .

(100) عمرو عبد الكريم سعداوي، فرنسا وتوسيع الناتو ، مجلة السياسة الدولية، العدد 129 (القاهرة : 1997 م)، ص 108 .

(101) ميشيل يمين ، تقدم حلف شمال الأطلسي : استمراراً للحرب الباردة ، المرجع السابق ، ص157 .

(102) د- عماد جاد ، حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، المرجع السابق ، ص 203 .

(103) د- عماد جاد ، حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، المرجع نفسه ، ص 196 .

(104) محمد دياب : مشروع إصلاح الجيش الروسي والعقيدة العسكرية الروسية ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 63 (بيروت : 1997 م) ، ص 46 .

(105) د- عماد جاد ، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي ، المرجع السابق ، ص 82 .

(106) ميشيل يمين ، تقدم حلف شمال الأطلسي : استمراراً للحرب الباردة ، المرجع السابق ، ص 153 .

(107) ألكسي بوشكوف، روسيا والأطلسي : اللاحرب واللاسلم في العلاقات بين الخصمين السابقين ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد63(بيروت : 1997م)، ص ص 34 – 35 .

(108) توفيق محمد عطية ، حلف الناتو : رؤية جديدة لإدارة الأزمات الدولية ، المرجع السابق ، ص21 .

(*) المقصود بنظام الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ هو إقامة شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة قادرة على اسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية، وهذا ما تحظره معاهدة الحد من الأسلحة الباليستية (ABM) .

(109) د- أليسندرو فيجيس، مستقبل الناتو و توسعه شرقاً و في البحر المتوسط ، مجلة السياسة الدولية، العدد 152(القاهرة : 2003 م)،ص 221

(110) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :
www.nato.in /docu / pr/ 1999 / p99 - 065e- html

(111) د- سعاد محمد محمود حسن ، العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي : دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية ، المرجع السابق ، ص 265 .

(112) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :
www.nato.int /docu/ pr/ 1999 / p99 - 065e- html

(113) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :
ww . nato . int / docu / pr/ 1999 / p99 - 065e- html

(114) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :
www . nato . int / docu / pr/ 1999 / p99 - 065e- html

(115) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :

www . nato . int / docu / pr/ 1999 / p99 - 065e- html

(116) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :

www . nato . int / docu / pr/ 1999 / p99 - 065e- html.

(117) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :

www . nato . int / docu / pr/ 1999 / p99 - 065e- html.

(118) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :

www . nato . int / docu / pr/ 1999 / p99 - 065e- html.

(119) نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد :

www . nato . int / docu / pr/ 1999 / p99 - 065e- html.

(120) Rebert Bell , Sisyphs and NRF: The Challenges Of Setting Up The Nato Response Force: www.nato.int / docu / review / 2006 / issue 3 / english / art 4 .html .

(121) www . nato . int / issue 3 / nrf / evolution – fr . html .

(122) Rebert Bell , Sisyphs and NRF : The Challenges Of Setting Up The Nato Response Force : www . nato . int / docu / review / 2006 / issue 3 / english / art 4 .html .

(123) www . nato . int / issue 3 / nrf / evolution – fr . html .

(124) www . nato . int / issue 3 / nrf / practice – fr . html .

(125) Rebert Bell , Sisyphs and NRF : The Challenges Of Setting Up The Nato Response Force : www . nato . int / docu / review / 2006 / issue 3 / english / art 4 .html .

(126) Rebert Bell , Sisyphs and NRF : The Challenges Of Setting Up The Nato Response Force : www . nato . int / docu / review / 2006 / issue 3 / english / art 4 .html .

(127) Rebert Bell , Sisyphs and NRF : The Challenges Of Setting Up The Nato Response Force : www . nato . int / docu / review / 2006 / issue 3 / english / art 4 .html .

(128) محمد نبيل فؤاد ، حلف شمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير ، المرجع السابق ، ص 133 .

(*) www nato .int /pfp / sig / cntr / html .

(129) محمد نبيل فؤاد ، حلف شمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، المرجع نفسه ، ص 135 .

(130) د- عماد جاد ، حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، المرجع السابق ، ص 156 .

(131) www . nato . int /doc / basictxt / b 940110 a . html .

(132) www . nato . int /doc / basictxt / fndact - a . htm .

(133) www . nato . int /doc / basictxt / fndact - a . htm .

(134) د- كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي ، المرجع السابق ، ص 168 .

(135) نص الوثيقة التأسيسية بين الحلف وروسيا :

www . nato . int /doc / basictxt / fndact - a . htm.

(136) نص الوثيقة التأسيسية بين الحلف و روسيا :

www . nato . int /doc / basictxt / fndact - a . htm

(137) Dimitri Trenin , Nato and Russia: Soberig Thoghts and Practical Suggestions :

www. nato . int / docu / review / 2007 / issues 2 / franch / art 1 . html .

(138) غسان العزي ، العلاقات الأطلسية – الروسية ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 108 (بيروت : ، 2002 م)، ص173.

(139) د- حسن أبوطالب (محرراً)، التقرير الإستراتيجي العربي 2001(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2002م) ، ص ص 57- 58 .

(140) د- حسن أبوطالب (محرراً) ، التقرير الإستراتيجي العربي 2001 ، المرجع السابق ، ص 57 .

(*)www. nato – russia – council. info /htm / fr / structures / .shtml .

(141) www. nato . int / issues / nrc / index . html .

(142) www.nato . int / issues / nrc / tasks _ f . html .
(143) www.nato – russia – council . info/ html/ fr/index . shtml .
(144) وثيقة الشراكة المميزة بين حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا :
www . nato . int /doc / update
(145) وثيقة الشراكة المميزة بين حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا :
www . nato . int /doc/ update
(146) www . nato . int / issues / nuc / index – fr – html .
(147) www . nato . int / issues / nuc / index – fr – html .
(148) Grigoriy M . Perepelytsia : Nato Ukraine : At The Crossroads :
www . nato . int / docu / review / 2007 / issues 2 / franch / art 2 . html .
(149) www. nato. int /doc / update.
(150) www. nato. int /doc / pr /2005 / p 050421f . html .
(151) www. nato . int / issue / Nato _ Ukraine / jwgdr .html.
(152) www. nato. int / issue / Nato _ Ukraine / evolution – fr .html .
(153) www . nato . int / issue / Nato _ Ukraine / evolution – fr .html .
(154) Grigoriy M . Perepelytsia : Nato Ukraine : At The Crossroads:
www. nato . int / docu / review / 2007 / issues 2 / franch / art 2 . html .
(155) www . Rt arabic .com / news _ all _ analytics / 19283.

الأمن العربي ومبادرات التعاون

يتناول هذا الفصل المشاريع الغربية للتعاون الإقليمي، وهنا يتم التركيز على الشراكة الأورو– متوسطية والمشروع الشرق أوسطي ومشروع الشرق الأوسط الكبير والدور المفترض للحلف في إطار هذا المشروع، وعملية برشلونة : اتحاد من أجل المتوسط.

كما تتم دراسة عملية الحوار الأطلسي – المتوسطي، ومبادرة إسطمبول للتعاون، بالاضافة إلى إجراء مقارنة بين مختلف مبادرات الحلف للتعاون مع محيطه الإستراتيجي مع نظيرتها التي يجريها مع الدول العربية.

المبحث الأول
المشاريع الغربية للتعاون الإقليمي
المطلب الأول
مشروع الشرق أوسطية

مع بداية تسعينيات القرن الماضي، تأثرت الدول العربية بالعديد من التحولات في البيئة الدولية والإقليمية، منها:

1- سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية القطبية الثنائية.

2- اعادة الولايات المتحدة ترتيب أوضاع بعض النظم الإقليمية التي من بينها النظام الإقليمي العربي.

3- زيادة الاهتمام بالجيوإيكونوميكا على حساب الجيوستراتيجيا.

4- حرب الخليج الثانية وعملية السلام العربية – الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد للسلام.

5- أهمية البعد الاقتصادي في عملية السلام العربية – الإسرائيلية.[1]

أولا : التصور الأمريكي والإسرائيلي للتعاون الشرق أوسطي: ربط شمعون بيريزعملية إرساء نظام إقليمي جديد بتطور مسار التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي[2]، وبعد تثبيت الأوضاع تقام صناعات إقليمية عبرهيئات دولية لتصل إلى سياسة الجماعة الإقليمية مع تطور تدريجي للمؤسسات الرسمية المشتركة، كما يقترح تكوين قوة خاصة بالمنطقة قادرة على رد العدوان و بصورة مباشرة[3].

أما الأمريكيون والأوروبيون فيركزون على أهمية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والدول العربية، باعتبارها الهدف الرئيسي من وراء الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة [4].

وقد سادت عدة سيناريوهات لمستقبل المنطقة في إطار الشرق أوسطية، منها:

1- ظهور نظام شرق أوسطي تقوم فيه الولايات المتحدة بدور رئيسي.

2- ظهور نظام شرق أوسطي تكون فيه إسرائيل محور التفاعلات بين أعضائه.

3- قيام نظام شرق أوسطي على نمط السوق الأوروبية المشتركة، يرتكز على تبادل المصالح في إطار حرية التجارة، وعدم هيمنة طرف على باقي الأطراف [5].

4- تشكيل نظام شرق أوسطي تكون فيه للدول العربية إستراتيجية موحدة للتكامل الاقتصادي.

ثانيا : أبعاد الشرق أوسطية : وتتمثل أبعادها في الآتي:

أ- البعد السياسي : يرجع سبب الاختلاف على تحديد مصطلح الشرق الأوسط إلى غياب المعيار الموضوعي في تحديد نطاق الإقليم الشرق أوسطي، لأنه مرتبط باستراتيجيات القوى العظمى تجاه المنطقة، حيث جاء منسجمًا مع طرح وعد بلفور عام 1921م، ولم يستقر على منطقة فلسطين وشرق الأردن والعراق، وقد امتد ليشمل إسرائيل، باكستان، إيران ، تركيا، أفغانستان، وأغفل دول الخليج ومصر والسودان ودول المغرب العربي، فهو مصطلح سياسي في نشأته واستخداماته[6]. وهذا ما ذهب إليه برنارد لويس Bernard Lewis إذ أكد أن الاتحاد السوفياتي هو الحد الشمالي للشرق الأوسط، و بانهياره توسع نطاق الشرق الأوسط إلى دول آسيا الوسطى[7]، وهذه التسمية لا تصدر عن طبيعة المنطقة بل من حيث علاقتها بالآخر، وهنا يتم إقحام دول غير عربية تارةً، واقصاء أخرى تارةً ثانية [8]، وهذا الإقليم مزيج من الإثنيات والأقليات، وهذا ما يسهل عملية تفتيت وتجزئة المنطقة والسيطرة عليها، فهذا المصطلح يضرب بعمق في مفهوم الهوية العربية – الإسلامية ومقومات استمرارها.

كما يرى برنارد لويس أن إسلامية العرب تمنعهم من إقامة دولة علمانية تجمع بين هذه الإثنيات والأقليات مع العرب في دولة واحدة، ويقترح وجود سلطة تدير الشرق الأوسط من خارجه (احتلال) أو سلطة رادعة من

داخله (إسرائيل)، ويقترح شمعون بيريز تكوين قوة خاصة بالمنطقة قادرة على رد العدوان، وبصورة مباشرة.[9]

كما سعت إسرائيل إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحقيق سلام وفق الشروط الإسرائيلية، وإقامة علاقات مع الدول العربية التي تقدم تنازلات جوهرية.

2- الاعتراف بشرعية إسرائيل وحقها في البقاء.

3- اشتراط الانسحاب الإسرائيلي التدرجي من الأراضي العربية الذي سيكون على سنوات كنوع من ضمان التزام العرب بشروط السلام وإقامة التطبيع الكامل مع إسرائيل.

4- انهاء النظام الإقليمي العربي وكل الجهود الرامية نحو المزيد من التعاون والتكامل العربي.

5- تقسيم المنطقة على أسس إثنية وطائفية.

6- التحكم في مصادر المياه ومشاريع إنتاجه، فالماء والسلام ينسابان معًا[10].

ب- البعد الاقتصادي: سعت إسرائيل من خلال مشروع الشرق أوسطية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التحكم والسيطرة في الثروات العربية وتوجيهها وفق آليات تقسيم العمل الإقليمي المحدد إسرائيليًا.

2- انهاء المقاطعة العربية، وإدماج إسرائيل كعضو سياسي فاعل في النظام الشرق أوسطي[11].

3- فتح الأسواق العربية للمنتوجات الغربية، واتباع سياسة الإغراق وتدمير الصناعات العربية الناشئة.

4- استثمارالأموال العربية في مجالات اقتصادية غير مؤثرة في الاقتصاد العالمي، وكذا توظيفها لتمويل الاستثمارات الإسرائيلية.

5- عدم السماح بتخصيص موارد مالية وبشرية للأعمال والصناعات العسكرية وربطها بالمؤسسات العسكرية الأمريكية والأوروبية [12].

6- ربط الاقتصادات العربية بالاقتصاد الإسرائيلي والحاقها به، حيث يتم الترابط من خلال شبكة واسعة من المشاريع الاقتصادية (طاقة، مياه، سياحة، عمالة...).

7- جعل إسرائيل مركز الثقل في جميع العمليات الاقتصادية، ونقطة تقاطع لكل مشروعات البنية التحتية.

ج- البعد الأمني: يعتبرالجانب الأمني من أهم هواجس ومحددات السياسة الإسرائيلية، وقد سعى شمعون بيريز إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- فرض الرقابة وضبط التسلح من خلال قرارات مجلس الأمن.

2- اضعاف القوة العربية من خلال التحول عن الصناعات العسكرية وخفض ميزانية الدفاع ، وفرض قيود صارمة على التسلح.

3- نزع أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة مع استثناء إسرائيل من كل هذه الإجراءات.

4- جمع المعلومات عن النشاطات العسكرية العربية. [13]

5- اجهاض أي محاولة لإنشاء قوة عسكرية عربية للفصل في النزاعات خصوصًا بعد إعلان دمشق في مارس 1991م.

6- المحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فسعت إلى تحقيق الأهداف الأمنية الآتية:

1- تكثيف الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

2- تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة.

3- اضعاف الصناعات العسكرية الوطنية وضرب كل محاولات إقامة صناعة عسكرية عربية مشتركة.

4- ربط برامج التسلح العربية بمنظومة الإنتاج الحربي الأمريكي [14].

المطلب الثاني
الشراكة الأورـ متوسطية

إن أزمة الطاقة سنة 1973م، قد وجهت أكثر الاهتمام الأوروبي بالبحر المتوسط والشرق الأوسط، والتي أسست للحوار العربي الأوروبي الذي أكد عليه البيان الختامي للقمة العربية بالجزائر في عام 1973م، حيث جاء فيه" أن أوروبا تتصل بالعالم العربي عبر البحر المتوسط بصلات حضارية متينة ومصالح حيوية متداخلة لا يمكن أن تنمو إلا في إطار تسوده الثقة والمصالح المتبادلة" [15]، كما أكد البيان الختامي للقمة العربية بالرباط في 29 أكتوبر1974م على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للدخول في مرحلة فعالة من الحوار للتَّوصل إلى تعاون ملموس في مختلف الميادين وخاصة الاقتصادية منها. وفي منتصف السبعينيات أبرمت المجموعة الأوروبية عدة اتفاقيات مع الدول المتوسطية – باستثناء ليبيا – وتركزت في مجملها على المساعدات الاقتصادية أو ما عرف بالتعاون المالي، وكذا فتح الأسواق الأوروبية للصادرات الصناعية وبعض التفضيلات للمنتجات الزراعية، وهذا باستثناء تركيا وإسرائيل[16] ثم جاء طرح العديد من المبادرات منها : المبادرة الإيطالية - الإسبانية بمؤتمر بالما دي مايوركا Palma De Mojorca في أكتوبر 1990م، وقد استندت هذه المبادرة إلى مبادئ منها:

أ- ارتباط أوروبا التاريخي والحضارة والاقتصادي بمنطقة حوض المتوسط.

ب- صعوبة الفصل بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، واستناده على علاقات الاعتماد المتبادل بين دول الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط.

ج- إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط، كرد فعل لغزو العراق للكويت في 2 أغسطس 1990م.

ثم جاء طرح المبادرة الفرنسية للتعاون بين دول غرب المتوسط التي أعلن عنها سنة 1983م، بمراكش ضمت كل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، الجزائر، تونس والمغرب. وقد فشلت هذه المبادرة بعد

اقتراح الجزائر- بالاضافة إلى الجانب الاقتصادي- أن تشمل الجانب الأمني، وهو ما رفضه المغرب بحجة أن ذلك يعني عرض قضية الصحراء الغربية على الدراسة والبحث [18]، ثم عقد اجتماع طنجة في مايو 1989م، الذي أكد على الطريقة المتكاملة في معالجة قضايا التعاون المعقدة، ثم جاء إجتماع روما في أكتوبر 1990م، الذي جمع وزراء خارجية دول المغرب العربي وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وشاركت مالطا بصفة مراقب، وهذا ما عرف بمجموعة (4 + 5)، ثم بعد انضمام مالطا أصبحت تعرف بمجموعة (5 + 5)، وكان البيان الختامي للمؤتمر شاملاً لجميع مجالات التعاون وأكد أيضًا على هدفين أساسيين هما الحوار والتعاون. ثم كان اجتماع الجزائر في 26 و 27 أكتوبر 1991م، وأشار بيانه الختامي - الذي لم يخرج كثيرًا عن ما ورد في إعلان روما - إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، وأكد أيضًا على احترام اتفاق الطائف، وقد توقف هذا المؤتمر بعد تطورات أزمة لوكربي.

وبعد تدعيم البناء الأوروبي منذ دخول معاهدة ماستريخت حيز النفاذ في 1993م، وإنشاء السوق الموحدة، دعى المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه بمدينة كورفورو باليونان في يوليو 1994م، إلى إعداد ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوربية- متوسطية، التي أقرتها قمة الاتحاد الأوروبي بمدينة أسن الألمانية في 10 ديسمبر 1994م، وتضمنت تصورًا أوربيًا لتطويرعلاقات الاتحاد الأوروبي بدول المنطقة، من خلال إقامة حوار سياسي يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وكذا إقامة منطقة اقتصادية أوربية – متوسطية من خلال إنشاء منظمة للتجارة الحرة [19].

كما دعت القمة إلى عقد إجتماع وزاري مع الدول المتوسطية لمناقشة المجالات السياسية والاجتماعية، كما تضمنت الورقة أهداف شاملة وآليات ومجالات للتعاون المقترح.

وقد حددت ورقة العمل أهداف التعاون في الجوانب الآتية:

1- الأهداف السياسية والأمنية : وتمثلت في:

أ- تحديد المبادئ والمصالح المشتركة.

ب- التأكيد على أهمية إقامة دولة القانون.

ج- التزام الدول بإرساء علاقات حسن الجوار.

د- مساندة جهود التكامل الإقليمي لأهميتها في استقرار المنطقة[20].

2- الأهداف الاقتصادية: وشملت تحقيق الأهداف الآتية:

أ- الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- تحسين الظروف المعيشية للسكان.

ج- زيادة فرص العمل.

د- تقليل فجوة الرخاء.

ذ- دعم التعاون الإقليمي[21].

مؤتمر برشلونة: عقد بمدينة برشلونة الإسبانية في 27 و 28 نوفمبر 1995م، بمشاركة 27 دولة، وقد سعى المشاركون في هذا المؤتمر تحقيق الأهداف الآتية:

1ـ **الأهداف السياسية والأمنية**: يعتبر السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط هدفًا أساسيًا لأي عملية تعاون في المنطقة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

أ- تشجيع ضمان الأمن الإقليمي بين دول المنطقة.

ب- الالتزام بمعاهدات عدم الانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ج- تشجيع إجراءات بناء الثقة والاكتفاء بالحد الأدنى من القدرات العسكرية.

د- مكافحة ظاهرة الإرهاب والتعاون الإقليمي في هذا المجال.

ذ- حل النزاعات بالطرق السلمية.

ر- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[22]

2ـ **الأهداف الاقتصادية** : شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على تحقيق النموالاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وذلك من خلال:

أ- تسريع النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

ب- تحسين ظروف معيشة السكان وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورو- متوسطية.

ج- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز على الآليات الآتية [23] :

أ- التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر في آفاق 2010م.

ب- تنفيذ التعاون والتداول الاقتصادي.

ج- زيادة معونات الاتحاد الأوروبي إلى دول الشراكة حيث تم تخصيص ستة مليار دولار لتمويل المشاريع الإنمائية في الفترة ما بين 1995م و 1999م.

د- التأكيد على أهمية حل مشكلة المديونية .

ثم عقد مؤتمر بالعاصمة المالطية فاليتا في 15 و 16 إبريل 1997م، الذي أكد على قرارات مؤتمر برشلونة و بالذات على البعد الأمني. وقد ساد المؤتمر اختلاف جوهري بين الدول العربية التي شددت على ضرورة توسيع مجالات التعاون وعدم القبول باستمرار الاختلال الإستراتيجي القائم الذي هو لصالح إسرائيل. ومن جهة أخرى دعى الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة تكثيف إجراءات بناء الثقة، التي اعترضت عليها سوريا ولبنان واعتبرتها تؤدي إلى التطبيع مع إسرائيل، ولم يصدر الطرف الأوروبي البيان الختامي بسبب هذه الخلافات ، بالاضافة إلى الخلط بين مفهومي الإرهاب والمقاومة[24]، وهذا الوضع انعكس في مؤتمر باليرمو الثاني بإيطاليا الذي عقد في 3 و 4 يونيه 1998م، وتميز بانخفاض مستوى التمثيل الدبلوماسي، كما لم يصدر عن المؤتمر أي بيان ختامي، إلا أنه وضع أسس مناقشة مشروع ميثاق الاستقرار في المتوسط. وقد تم وضع الخطوط العامة لميثاق الاستقرار في المتوسط في

مؤتمر شتوتغارت بألمانيا في 15 و 16 إبريل 1999م، الذي وقعت عليه سبع وعشرون دولة مشاركة، وقد نص الميثاق على:

2- 1- الحل السلمي للنزاعات و تعميق الحوار السياسي بين أطرافها.

2- 2- احترام حقوق الإنسان والديموقراطية.

2- 3- مكافحة جذور الإرهاب[25].

ثم سعت فرنسا إلى تقديم مسودة ميثاق الأمن والاستقرار في مؤتمر مرسيليا في يوليو 2000م، إلا أنها تراجعت بسبب فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وكذا مقاطعة سوريا ولبنان لهذا المؤتمر ثم تدهور الوضع أكثر بسبب تدنيس شارون للحرم القدسي في سبتمبر2000م، ثم عقد مؤتمر ببروسكل في 5 و 6 نوفمبر 2001م، وهو ما مثل فرصة للولايات المتحدة للحصول على إدانة المؤتمر لهذه الهجمات وتبنيه للقرار (1373 / 2001) كأساس لمكافحة الإرهاب[26]، ثم تصنيف الولايات المتحدة للعراق كدولة ضمن دول محور الشر، وفي هذه الأجواء عقد مؤتمر فالينسيا في 22 و 23 إبريل 2002م ، بمقاطعة سوريا ولبنان و ليبيا، وعند اعتلاء ممثل إسرائيل منصة المؤتمر، انسحبت الوفود العربية منه، بسبب الإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وفي قمة نابولي بإيطاليا في 2 و 3 ديسمبر 2003م، تم بحث إنشاء مؤسسة أورو- متوسطية للحوار بين الثقافات وتأسيس الجمعية البرلمانية الأورو- متوسطية بالاضافة إلى دراسة تحويل خطة الاستثمار الأورو– متوسطية إلى مؤسسة مالية مستقلة، وسعت القمة على تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام بالشرق الأوسط وفي عملية إعادة إعمار العراق. وقد تأثر الحوار الأورو- متوسطي أيضًا بالحرب على العراق والمواقف المؤيدة للولايات المتحدة من قبل العديد من دول الاتحاد الأوروبي. وبعد مرور عشر سنوات على مسار برشلونة، عقد مؤتمر برشلونة في 27 و 28 نوفمبر، بمشاركة 35 دولة وخمسة دول بصفة مراقب، وقد تمحور البيان الختامي

للمؤتمر حول تفعيل الديموقراطية وتشجيع التبادل التجاري، كما أكد على أن الإصلاحات السياسية لابد أن تكون من الداخل[27].

معوقات عملية برشلونة: تعرض مسار برشلونة للتعاون بين الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط للعديد من الصعوبات، نذكر منها:

1- التداخل بين هيئات الاتحاد الأوروبي وآليات تنفيذ التعاون (التداخل بين السلة الأولى لإعلان برشلونة والمبدأ الأول لاتفاقية ماستريخت المتعلق بالجانب الاقتصادي، والسلة الثانية للإعلان المتعلقة بالأمن مع السياسة الأوروبية للأمن المشترك).

2- محدودية التعاون المالي المتمثل في برامج ميدا MIDA I و ميدا II MIDA بسبب عراقيل تقنية، مقارنة بما كان قائم من اتفاقيات مالية بين دول المتوسط.

3- التركيزعلى توسيع الاتحاد الأوروبي إلى شرق ووسط أوروبا على حساب الاهتمام بالتعاون الأورو– متوسطي، بسبب التأثير المالي لألمانيا و بريطانيا في توجيه السياسة الخارجية الأوروبية، واهتمام فنلندا والسويد بمساعدة دول البلطيق...

4- تعثر مشاريع التعاون بسبب تباطئ الإصلاحات في دول جنوب المتوسط وثقل البيروقراطية والعجز عن صياغة مشاريع ذات فعالية ومصداقية تتناسب مع الحجم المالي المخصص، كما يرى الأوروبيون، في حين يؤكد الشركاء الجنوبيون أن ممارسة الاشتراطية والوصاية المالية الأوروبية وضعف المخصصات المالية هو الذي يقف وراء تعثر مشاريع التعاون [28].

5- ضعف ومحدودية برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية.

6- التباين بين دول جنوب المتوسط، حيث أن 60٪ من سكانه – البالغ عددهم سنة 2003م، أكثر من 244 مليون نسمة – هم من سكان تركيا

ومصر والتباين في العديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث يبلغ الناتج القومي الإجمالي السوري حوالي 71736 مليون دولار، في حين يبلغ بإسرائيل أكثر من 158350 مليون دولار، وبلغت نسبة النمو بسوريا سنة 2005 م، حوالي 3.5٪ أما في إسرائيل فبلغت 5.2٪ .أما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فبلغ في الأولى 3847 دولار، أما في الثانية فبلغ أكثر من 23416 دولار سنة 2007م[29].

7- ضعف التجارة البينية بين الدول العربية التي لاتتجاوز 10٪ من جملة المبادلات الخارجية، وهو ما يوسع من حجم الفجوة بين شمال المتوسط وجنوبه.

8- إقامة تبادل تجاري بين دول المتوسط على أساس التنافس وليس التكامل، وهو ما يؤدي إلى تأجيل قيام منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المتوسط.

9- اتباع الاتحاد الأوروبي لسياسة حمائية في مجال المنتجات الزراعية التي تمثل قطاع واسع من صادرات المغرب وتونس ومصر، حيث تشكل 22 و 14 و 13٪ على التوالي[30].

10- عدم تسوية العديد من القضايا السياسية في المنطقة مثل القضية الفلسطينية والعلاقات اليونانية – التركية والمشكلة القبرصية...

المطلب الثالث

مبادرات الإصلاح الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط

أولا : مبادرات الإصلاح الأوروبية :

استند الأوروبيون في اطلاق دعوات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية في العالم العربي لسنة 2002م، الذي يبرز ثلاثة نقائص مطلقة للدول العربية، وهي الحرية والمعرفة وتمكين المرأة، حيث أكدت اللجنة الأوروبية التزام الاتحاد الأوروبي بميثاق الحقوق الأساسية المعلن عنها في نيس 2000م، في ما يتعلق بعلاقاتها مع

الدول المتوسطية، حيث يتضمن:

1- دعم مبادئ الحرية واحترام الحريات الأساسية.

2- تشجيع الديموقراطية.

3- احترام حقوق الإنسان ودولة القانون.

وحددت اللجنة الأوروبية سبب تراجع حقوق الإنسان في المنطقة إلى :

1- محدودية تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

2- ضعف دور المنظمات غير الحكومية.

3- فشل المنظومات التربوية وعدم إستجابتها لمتطلبات سوق العمل.

4- انتعاش الحركات المتطرفة بسبب الاستبداد وفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الحركات رافضة للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان باسم الإسلام[31] .

5- فشل تجارب التحول الديمقراطي وتهميش دورالمرأة الذي أثرعلى مشاركتها وتمثيلها السياسيين.

6- اتساع الهوة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهنا دعت اللجنة الأوروبية دول جنوب المتوسط إلى اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لدعم حقوق الإنسان، منها:

1- تشجيع دور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2- مكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب.

3- الغاء عقوبة الاعدام.

4- احترام حقوق الأقليات.

5- الدفاع عن حقوق المرأة والطفل.

6- الغاء التعذيب أثناء التحقيق و إصلاح السجون [32].

كما قدم الاتحاد الأوروبي مبادرتين رئيسيتين هما:

أ- سياسة الجوار الجديد : في مارس 2003م، طرحت المفوضية الأوروبية وثيقة بعنوان أوروبا الموسعة والجوار لتحدد السياسات الأوروبية المستقبلية

تجاه المحيط الإقليمي الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي من جهة الشرق والجنوب بعد عملية التوسع، الذي يعد المجال الحيوي لأوروبا، وهذا ما عرف بسياسة الجوار الجديد لتشكل الإطار الجيوبوليتيكي الأوروبي لما بعد عملية التوسع[33].

وانطلاقًا من فكرة أن الجوار الجغرافي يتيح فرصًا أكبر للتعاون، ترى الوثيقة ضرورة تركيز السياسات الأوروبية تجاه الدول المتوسطية في المديين المتوسط والبعيد على المبادئ الآتية:

1- العمل مع الشركاء لتقليص الفقر وإقامة منطقة رخاء مشتركة قائمة على تكامل اقتصادي مكثف، وتعزيز مجالات التعاون السياسية والثقافية وأمن الحدود ومنع وإدارة الأزمات.

2- مبدأ الاشتراطية، حيث هناك نسبة وتناسب في منح المزايا والعلاقات التفضيلية لدول جنوب المتوسط، مع ما تحققه من إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية استنادًا للمعايير الأوروبية[34].

وقد تعرضت الوثيقة إلى ثلاث مجالات للتعاون هي:

1- الجانب السياسي والأمني: أكدت الوثيقة على أهمية الجانب السياسي والأمني باعتباره محور تطور المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي هو تجسيدًا للسياسة الدفاعية الأوروبية الجديدة، حيث أكدت على:

1- 1- دراسة تهديدات الأمن المتبادل التي تشمل انتشار الأسلحة النووية، أوالهجرة غير الشرعية، التهريب، الإرهاب والجريمة المنظمة...

1- 2- دعم عمليات التحول الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان... خصوصًا أن دول الجوار الجديد ليس لها خبرة في الحكم الديموقراطي وسجل ضعيف في مجال حماية حقوق الإنسان، وليس فرضها من الخارج و بالقوة.

1- 3- التأكيد على الأثر السلبي للصراعات في عملية التنمية السياسية والاقتصادية.

1- 4- أهمية دور الاتحاد الأوروبي في منع الأزمات وإدارتها، مثل قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.

2- الجانب الثقافي والاجتماعي: نصت الوثيقة على:

2- 1- تنمية المجتمع المدني في دول الجوار وتعزيز الحريات العامة مثل حرية الرأي والتعبير، وتصحيح الأفكار المسبقة عن دول الجوار في المجتمعات الأوروبية .

2- 2- زيادة الاهتمام بمجالات الصحة والتعليم والتدريب.

3- الجانب الاقتصادي : نصت الوثيقة على الإجراءات الآتية:

3- 1- انشاء وسائل تمويل جديدة مثل البنك الأورو- متوسطي من أجل تنمية القطاع الخاص.

3- 2- زيادة الاستثمارات في منطقة المتوسط.

3- 3- تشجيع حرية التجارة لتحقيق تكامل الأسواق، وهو ما يسمح ببناء سوق متوسطي أكبر، والاستفادة من اتساع السوق الأوروبية.

3- 4- توسيع مجالات اتفاقيات الشراكة مع دول جنوب المتوسط إلى قطاع الخدمات والسلع.

3- 5- احداث إصلاحات تشريعية في النظم الاقتصادية لدول جنوب المتوسط حتى تقترب من تلك المطبُقة في السوق الداخلية الأوروبية[35] .

ب- مبادرة الاتحاد الأوروبي لتعزيز الشراكة مع العالم العربي : جاءت المبادرة الأوروبية لتعزيز الشراكة مع العالم العربي في إطار سلسلة المبادرات الغربية للإصلاح السياسي والاقتصادي بالعالم العربي، حيث تقرر في قمة تسالونيك الأوروبية باليونان التي عقدت في يونيو 2003م ، مايلي:

- التأكيد على أهمية التعاون الأورو- متوسطي في إطار عملية برشلونة، والمحافظة على المكاسب التي تم تحقيقها.

- دعوة الاتحاد الأوروبي إلى بلورة إستراتيجية للاستقرار الإقليمي دون استثناء أي دولة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وسوريا التي

تتهمها الولايات المتحدة بدعم الإرهاب، وإيران بسبب برنامجها النووي[36].

أهداف المبادرة : سعت المبادرة إلى تحقيق :

1- الأهداف السياسية والأمنية : و تمثلت في:

1- 1- تعميق الحوارالسياسي مع الدول العربية كل على حدى، ومع الجامعة العربية.

1- 2- دعم إجراء عمليات تطبيق وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

1- 3- وضع آليات للتعاون حول منع الصراعات وإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

1- 4- السعي لإدماج جميع الحركات والقوى السياسية التي تحترم القواعد الديموقراطية في عملية الحوار السياسي.

1- 5- وضع خطط عمل وطنية مطورة حول حقوق الإنسان والديموقراطية.

2- الأهداف الاقتصادية : تمثلت الأهداف الاقتصادية للمبادرة في:

2- 1- تحرير التجارة في ما بين دول الشراكة الأورو- متوسطية، والتوصل إلى اتفاقية للتجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودعمها لإقامة سوق مشتركة والوصول إلى عملة مشتركة موحدة في ما بينها.

2- 2- منظمات التكامل الإقليمية مثل اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

2- 3- أطر التعاون مع الاتحاد الأوروبي .

2- 4- وضع سبل تعاون أخرى مع دول الشرق الأوسط والاستفادة من التجربة الأورو- متوسطية[37].

3- الأهداف الاجتماعية والثقافية : وتتلخص في:

3- 1- دعم الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات من خلال إنشاء المؤسسة الأورو- متوسطية للحوار بين الثقافات والحضارات.

3- 2- تبادل الخبرات في ما يتعلق بحقوق الأقليات وكراهية الأجانب.

3- 3- دعم الإعلام المستقل وحرية التعبير وبث البرامج الاخبارية الأوروبية على القنوات الناطقة بالعربية، وضمان تغطية إعلامية أوربية متوازنة للقضايا العربية.

كما تميزالحوار العربي- الأوروبي بالتركيزعلى القضايا الاقتصادية والأمنية بالمقارنة مع القضايا السياسية، إلا أن حرب العراق وانعكاساتها على العلاقات الأوروبية – الأوروبية والأمريكية – الأوروبية جعلت الأخيرة تعطي أهمية بالغة للجوانب السياسية، حيث أصدرت المفوضية الأوروبية تقريراً حول شراكة إستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع حوض المتوسط، ركزت فيه على النقاط الآتية:

1- رغم تباين حقائق الاجتماع والسياسة والاقتصاد، إلا أنه عند إقامة شراكة إستراتيجية مع دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط يجب مراعاة المصالح المتبادلة.

2- تطوير العلاقات القائمة على آليات التعاون بشكل ثنائي (إتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية) أوالمتعددة الأطراف (مجلس التعاون الخليجي).

3- النظرة الأمنية الشاملة لمفهوم المصلحة التي تشمل مجالات اللاقتصاد والسياسة والثقافة والأمن.

4- أهمية التحول الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان.

5- دور الجاليات العربية والإسلامية في تطوير العلاقات العربية – الأوروبية.

6- تحسين الأوضاع في العراق و حل القضية في الفلسطينية كشرط أساسي لترقية العلاقات العربية – الأوروبية.

7- إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة[38] .

ثانيا : الاتحاد من أجل المتوسط :

اقترنت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط بالرئيس الفرنسي الحالي

نيكولا ساركوزي الذي طرح المشروع للأول مرة قبل أشهر من الإنتخابات الفرنسية، وكان في البداية يقتصر فقط على دول حوض المتوسط، وهو ما أثار حفيظة ومعارضة دول أوروبا وبخاصة منها غير المطلة على المتوسط، ومنها ألمانيا التي رأت فيه مشروعًا لتعزيز دور فرنسا في المتوسط، وهو مشروع منافس للاتحاد الأوروبي وبديل عن عملية برشلونة.

ويختلف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط عن عملية برشلونة بإطاره المؤسسي المتين كما يقوم أيضًا على مبدأين هما:

- الندية والمساواة.
- الهندسة المخيرة، بمعنى أن تنفيذه مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه[39].

وسعت فرنسا من هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- الأهداف الداخلية: نذكر منها:

أ- تقليص الهجرة غير الشرعية.

ب- إعادة تأهيل الأجانب المقيمين بفرنسا ودمجهم في المجتمع الفرنسي.

2- الأهداف الخارجية: وتتمثل في:

أ- القيام بدور مهيمن في المتوسط.

ب- تعزيزالحضورالفرنسي في المغرب العربي الذي تراجع كثيرًا أمام النفوذ الأمريكي خصوصًا بعد مشروع إيزنتشات I وإيزنتشتات II، فضلاً عن الدور الصيني المتنامي.

ج- موازنة النفوذ الألماني المتزايد في وسط و شرق أوروبا.

د- الرغبة في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب تكون أوروبا قطبًا أساسيًا في تفاعلاته.

ذ- قطع الطريق على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي واكتفائها بعضوية الاتحاد من أجل المتوسط.

ر- ادماج إسرائيل في النظام الإقليمي العربي[40].

وأطلق مشروع الاتحاد المتوسطي خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي جمع كل من إيطاليا، فرنسا وإسبانيا في 20 ديسمبر 2007م، الذي صدرعنه نداء روما، الذي دعى الدول المتوسطية إلى طرح رؤية شاملة حول الاتحاد المتوسطي، وفي 13 يوليو 2008م، عقدت قمة باريس بمشاركة 43 دولة، أين أعلن عن البيان المشترك لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، الذي حدد:

1- التحديات: أكد البيان الختامي على التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو- متوسطية في:

1- 1- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- 2- تدهور الوضع البيئي والأمن الغذائي.

1- 3- مكافحة الإرهاب والتطرف.

1- 3- أمن الطاقة والهجرة غير المشروعة.

1- 4- تعزيز العلاقات المتعددة الأطراف.

1- 5- تقاسم مسؤولية إنجاح عملية برشلونة [41].

2 - الأهداف: وتتمثل في:

2- 1- الأهداف السياسية : ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أ- تعزيزالديموقراطية والمشاركة السياسية.

ب- الالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية.

ج- تعزيز دور المرأة في المجتمع.

د- احترام حقوق الأقليات.

ذ- مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.

ر- الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل.

ز- تحسين علاقات الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطين.

ص- زيادة تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات المتعددة الأطراف.

2- 2- الأهداف الأمنية : تمثلت في:

أ- الأمن الإقليمي من خلال الانضمام إلى مجموعة من الأنظمة الدولية والإقليمية لعدم الانتشار واتفاقيات الحد من التسلح ونزع الأسلحة والتقيد بها.

ب- منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الجرثومية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات ووسائل إيصالها.

ج- امتناع الأطراف عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتها الدفاعية المشروعة.

د- التطبيق الكامل لمدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتعزيز أمن المواطنين[42].

2- 3- الأهداف الاقتصادية : و تتلخص في النقاط الآتية:

أ- انشاء منطقة تبادل حر بعيدة المدى بالمنطقة في حدود 2010م.

ب- تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ج- تعزيز الهجرة الشرعية ومحاربة الهجرة غير الشرعية.

د- تشجيع الصلة بين الهجرة والتنمية.

ذ- تعزيز مشاريع تدفق المبادلات (السلع، الخدمات ، الأفراد ، رؤوس الأموال...) بين شعوب المنطقة.

ر- زيادة الشفافية وفرص التجارة والاستثمار.

3- الأجهزة والمؤسسات: أعلن البيان الختامي لقمة باريس قيام الأجهزة الآتية:

3- 1- إقامة الجمعية البرلمانية الأورو– متوسطية.

3- 2- إنشاء رئاسة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة، حيث تتوافق مع التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي، من جهة، وبالتوافق بين دول المتوسط الشريكة من جهة أخرى.

3- 3- إقامة أمانة مشتركة ذات شخصية قانونية منفصلة، تختص بتنفيذ المهام التقنية الآتية:

أ- تحديد المشاريع ومتابعة تنفيذها.

ب- البحث عن شركاء لتمويل هذه المشاريع.

ج- تأمين التشاورالميداني واعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار.

3- 4- اللجنة المشتركة الدائمة ببروكسل تختص بتحضير اجتماعات كبار الموظفين القائمين على تحضيرالاجتماعات الوزارية الدورية[43].

3- 5- اعتبار مؤسسة أنالينـد الأورو- متوسطية للحوار بين الثقافات المؤسسة الأورو– متوسطية تعمل بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

4- آلية العمل : اتفق في قمة باريس على تنظيم قمة كل سنتين، وتكون بصورة متناوبة، مرة في الاتحاد الأوروبي، وأخرى في إحدى الدول المتوسطية، وتختار الدولة المضيفة بالتوافق.

ويتم فيها اعتماد برنامج عمل لمدة عامين، واطلاق مشاريع إقليمية، كما يجتمع وزراء الخارجية كل سنة لتنفيذ قرارات القمة، والاعداد للقمة الآتية والموافقة على المشاريع الجديدة.

المطلب الرابع
مشروع الشرق الأوسط الكبير

مع انتهاء الحرب الباردة، ساد اتجاهان رئيسان داخل الحزب الجمهوري وهما: الاتجاه المثالي والاتجاه الواقعي، هذا الأخير انقسم إلى:

أ- تيار المعتدلين : ضم كل من جورج بوش الأب وجيمس بيكر ومستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت.

ب- تيار المحافظين: ويضم كل ديك تشيني ومساعده بول وولفوفتز...

ولئن كان المحافظون والمعتدلون متفقون على سيادة وريادة الولايات المتحدة للعالم، إلا أنهما اختلفا حول أسلوب وشكل هذه السيادوة، حيث يرى التيار المعتدل وجود سيادة نسبية تسمح بوجود شركاء آخرين خصوصًا منهم الحلفاء الأوروبيين.

أما التيار المحافظ فيرى ضرورة السيادة المطلقة والمنفردة للولايات المتحدة، بحيث يغيب معها مفهوم المشاركة.

وبتكليف من وزيرالدفاع ديك تشيني، قام بول وولفوفتز باعداد مشروع لمواجهة تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين تحت عنوان دليل التخطيط الإستراتيجي، ويتضمن:

- سعي الولايات المتحدة منع أي قوة منافسة مرتقبة، تعادلها في القوة والتقدم.
- القيام بضربة عسكرية ضد العراق لإعادة ترتيب الأوضاع وميزان القوى القائم في الشرق الأوسط و لصالح إسرائيل[44].

لكن الرئيس جورج بوش الأب رفض المشروع، الذي أعيد طرحه وأصبح المحور الأساسي للإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، التي وضعت في 20 سبتمبر2002م، والتي عرفت في ما بعد بمبدأ بوش.

ويرى وولفوفتز أن خريطة الشرق الأوسط خريطة أوربية تعكس التنافس الفرنسي الإنجليزي على المنطقة، ويرى ضرورة رسم خريطة أمريكية خاصة بها، من خلال تفكيك الدول العربية أو فرض صيغ الفيدرالية أو الكونفيدرالية عليها أو إنشاء كونفيدرالية موسعة في الشرق الأوسط تكون إسرائيل فيها جزءًا عضويًا ومحوريًا. وهو ما يتوافق مع طرح هنري كيسنجر الذي يقدم أورشليم كعاصمة للشرق الأوسط[42].

كما يجد أيضًا تأصيله النظري في أفكار المستشرق الأمريكي برنارد لويس Lewis Bernard الذي يعد مرجعاً لفكر المحافظين الجدد، ومن مروجي فكرة احتلال العراق وتقسيمه، حيث دعى إلى التحول عن مبدأ الاحتواء- الذي جمع بين الأوروبيين والأمريكيين لأكثر من أربعين سنة– إلى مبدأ المواجهة المباشرة، وتوجيه الضربة الاستباقية ضد عدو يحتمل أن يشكل تهديدًا للولايات المتحدة، حتى و لو لم يظهر نية العداء، أو قام بعمل يمثل خطرًا على المصالح الأمريكية، حيث ساد تصور وجود عدو له

عقلية انتحارية، وفي متناوله أسلحة دمار شامل، وفي حالة عدم توجيه الضربة الأولى ضده، فإنه يمثل قصوراً في التفكير السياسي، ويقدم فكر المحافظين الجدد بديلاً يتمثل في القيام بضربات استباقية في كل مكان، وفي أي وقت بمجرد استشعار تجمع عناصر التهديد، وهو ما طبق في الحرب على العراق بالاضافة إلى إرهاب الدول العربية والإسلامية، وتغيير ملامح الشرق الأوسط وفرض الديموقراطية بالقوة، وهو الأساس العملي للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة منذ 11 سبتمبر 2001م [45]، حيث تم اختيار منطقة الشرق الأوسط لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي المعلنة منذ 20 سبتمبر2002م .

وهنا استخدمت الولايات المتحدة نمطيين للتدخل في المنطقة هما :

1- النمط الأول : استند إلى استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظم السياسية، وهو ما طبق في أفغانستان والعراق بحجة مكافحة الإرهاب والتورط في هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001م، والعلاقة بتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن، أو حيازة أسلحة الدمار الشامل أو نشر الحرية والديموقراطية... غير أن هذا النمط أوضح العديد من جوانب القصور في إستراتيجية الولايات المتحدة في فهمها لطبيعة المنطقة والتعامل معها، كما أظهرت الحرب على العراق الانقاسم العميق بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي والرأي العام العالمي، حتى مع حلفائها الأوروبيين بخاصة فرنسا وألمانيا و بلجيكا... من حيث عدم شرعيتها، وهو ما يفسر وبشكل كبير تحيُّيد الحلف في هذه الحرب، بالاضافة إلى المقاومة غير المتوقعة في أفغانستان والعراق وتراجع شعبية بوش...وكلها عوامل دفعت بالولايات المتحدة إلى اتباع نمط مغاير لأسلوب التدخل العسكري المباشر.

3- النمط الثاني: يركز على فرض الإصلاح السياسي وتغيير الأوضاع الداخلية لدول المنطقة التي أفرزت الإرهاب، وهذا لا يكون من خلال

الإجراءات والترتيبات الأمنية فقط، بل من خلال عملية إصلاح شامل داخل دول المنطقة.

ومن خلال النمطين نلاحظ تغييراً في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث كانت تربط بين استقرار المنطقة ومصالحها الحيوية بالإقليم. وهذا الاستقرار كان يقوم على مبدأيين هما:

- دعم النظم السياسية الصديقة للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة.
- إيجاد حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي من خلال الانسحاب من الأراضي المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية.

أما التغير فقد ظهر من خلال:

2- 1- تخلي إدارة بوش عن مبدأ أولوية استقرار الأنظمة العربية وتفضيلها للأولوية الديموقراطية، حيث صرح جورج بوش في نوفمبر2003م بأن: "ستين عامًا من تبرير الدول العربية لانعدام الحرية في الشرق الأوسط لم يحقق شيئًا يجعلنا آمنين، لأنه أظهر أنه لا يمكن على المدى البعيد مقايضة الاستقرار على حساب الحرية، وطالما بقي الشرق الأوسط مكانًا لا تزدهر فيه الحرية فسيظل مكانًا للركود، والاستياء والعنف الجاهز للتصدير". وفي خطاب آخر ألقاه في معهد أميركان أنتربرايز قال أنه: "لا بد أن تقوم الولايات المتحدة بدور قيادي في عملية تحول اقتصادي وسياسي واجتماعي بالمنطقة"[47].

2- 2- فك الارتباط بين حل النزاع العربي- الإسرائيلي ومصالح الولايات المتحدة وأمنها.

وهو ما ترتب عليه تغير في مواصفات العدو والصديق، حيث تم تحديد العدو في الإرهاب الذي هو عربي الجنس ومسلم الديانة وهو مدعوم من نظم الحكم العربية[48].

وهنا تبرز معادلة جديدة للأمن المنطقة، وهي أن التهديدات لم تعد مصادرها من خارج المنطقة، وإنما هي من داخلها، وهذا يتطلب إعادة بناء

الداخل سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأمنياً...

وقد سبق طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد تقرير أهداف الألفية للتنمية في المنطقة العربية صدر عن الأمم المتحدة في 10 ديسمبر2003م، حيث يثير مخاطر عدم تبني الدول العربية لإصلاحات جذرية في جميع المجالات (تعليم، صحة، تشغيل...)، وتوقع استمرار الأوضاع الحالية حتى سنة 2015م، على الأقل . ثم صدر تقرير آخرعن الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية في العالم العربي، وهولا يختلف عن مضمون التقريرالأول.

وهنا أعلنت الولايات المتحدة عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير في فبراير2004م، ويمكن ارجاع الأسباب التي دفعت الولايات التحدة إلى التركيز على نمط الإصلاح السياسي وتغيير الأوضاع الداخلية إلى الأسباب الآتية:

3- 1- زيادة عمليات المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال من حيث النوع والكيف، بالاضافة إلى فشل سياسة إعادة إعمار العراق، والتكلفة الباهظة لتمويل العمليات في العراق وأفغانستان، وهذا ما دفع بإدارة بوش إلى التراجع عن فكرة التغيير باستخدام القوة العسكرية.

3- 2- اقتراب الانتخابات الأمريكية وتراجع شعبية الرئيس بوش، كما أنها كانت ذات أهمية بالغة من حيث تجاوز الانتهاكات الدستورية الخطيرة التي حدثت في إنتخابات سنة 2000م، وكذا استكمال تنفيذ برنامج لجنة الخطر الداهم التي وضعها المحافظون الجدد[49].

3- 3- استباق القمة العربية التي عقدت بتونس، وفرض مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا تسويقه وإقراره في قمة الثمانية بسي أي لاند الأمريكية وذلك في 8 يونيه2004م، ثم في مؤتمرأمريكا- أوروبا بأيسلنده في 23 يونيه2004م، وبعده قمة حلف الأطلسي بإسطمبول في 28 يونيه 2004م.

3- 4- كسب تعاطف الرأي العام العربي من خلال إثارة قضايا ذات أهمية

بالغة للمواطن العربي مثل الحريات العامة، الديموقراطية، المشاركة السياسية... والتركيز على دبلوماسية الرأي العام كما دعى إلى ذلك جوزيف ناي[50].

3- 5- التأثر بدعوات الإصلاح السياسي الصادرة عن أوروبا خصوصًا بعد إعادة إحياء الشراكة عبرالأطلسي والعمل بمبدأ التنسيق والتوفيق بين أولويات السياسة الأمريكية وأولويات السياسة الأوروبية .

مضمون مبادرة الشرق الأوسط الكبير : حددت وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير العديد من التحديات التي تواجهها الدول العربية، نذكر منها:

أ- ضعف الدخل المحلي لمعظم الدول العربية.

ب- ارتفاع نسبة الأمية التي تمثل 40٪ من إجمالي السكان.

ج- زيادة نسبة البطالة حيث سيبلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية 25 مليون فرد في حدود 2010م.

د- محدودية نسبة النمو الاقتصادي المقدرة بأقل من 3٪.

ذ- ضعف المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة، حيث تبلغ 5.3٪ من إجمالي مقاعد الهيئة التشريعية...

وتطرح وثيقة الإصلاح بديلاً أو حلاً لهذه المشاكل من خلال:

1- تشجيع الديموقراطية : و يكون ذلك من خلال النقاط الآتية:

1- 1- الانتخابات الحرة.

1- 2- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني.

1- 3- انشاء معاهد للتدريب على القيادة و الخاصة بالمرأة.

1- 4- المساعدة القانونية للناس العاديين.

1- 5- مبادرة وسائل الإعلام المستقلة .

1- 6- الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد.

1- 7- تشجيع منظمات المجتمع المدني[51].

2- بناء مجتمع معرفي : وذلك من خلال التدابير الآتية :

2- 2- مبادرة التعليم الأساسي.

2- 3- مبادرة التعليم عبرالإنترنت.

2- 4- مبادرة تدريس إدارة الأعمال.

3- توسيع الفرص الاقتصادية : وذلك عبر الإجراءات الآتية :

3- 1- مبادرة تمويل النمو.

3- 2- مبادرة التجارة.

3- 3- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- 4- إقامة مناطق تجارية.

3- 5- إنشاء مناطق رعاية الأعمال.

3- 6- إقامة منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير[52].

دورالحلف في مشروع الشرق الأوسط الكبير: يمكن لحلف الأطلسي في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير القيام بالمهمام الآتية :

1- تدعيم التعاون العسكري في مجال الأمن الناعم .

2- قيام الحلف بعمليات عسكرية في عرض البحر المتوسط لمواجهة التهديدات الإرهابية وخصوصًا في الممرات والمضايق، وذلك في إطار عملية المسعى النشط.

3- دفع دول المنطقة للقيام بإصلاحات في مجال الدفاع والأمن، واخضاعهما لسلطة مدنية منتخبة ديموقراطيًا.

4- تكوين قوة مساعدة أجنبية حيث تكون الدول العربية مشاركة فيها وتحت قيادة الحلف.

5- تكثيف الوجود العسكري بالعراق والمساهمة في تدريب قواته وإعادة بناء مؤسساته الأمنية

6- المشاركة في عمليات الإصلاح والتغيير الداخلي [53].

كما يقترح ريتشارد لوجار في مبادرته المكملة لمشروع الشرق

الأوسط الكبير دوراً مهماً لحلف الأطلسي، حيث يقترح:

1- وجود الحلف بأفغانستان أين يتولى قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية.

2- تحمل دور رسمي في العراق والمساهمة في إنجاح إعادة تأهيل العراق وإعماره.

3- تطوير العلاقات العسكرية مع دول الشرق الأوسط في إطار برنامج التعاون من أجل السلام مشابه لبرنامج الشراكة من أجل السلام الذي أطلقه الحلف مع دول وسط وشرق أوروبا[54].

4- قيام الحلف بعمليات حفظ السلام و نشاطات أخرى في إطار الأمن الناعم...

المبحث الثاني
مبادرات الحلف للحوار والتعاون
المطلب الأول
مبادرة الحوار الأطلسي – المتوسطي

أولا : نشأة وتطور الحوار الأطلسي – المتوسطي : بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وحتى سنة 1994م، لم تحض دول الضفة الجنوبية للمتوسط بأي اهتمام من جانب الحلف ، وكانت دول وسط وشرق أوروبا محور تركيز سياساته.

وقد ساد انقسام أطلسي حول النظرة إلى البحرالمتوسط، حيث نجد :

أ- الرؤية الأمريكية : تنظر إلى البحر المتوسط على أنه الحد الفاصل بين الدول الأوروبية شمالاً ودول جنوب الضفة المتوسطية، وتقدم سياسة الاحتواء والمجابهة كتفضيلات إستراتيجية للتعامل مع هذا الإقليم، وهذه هي النظرة البيزنطية التاريخية.

ب- الرؤية الأوروبية : تأكد على أن البحر المتوسط جبهة مفتوحة أو جسر يوصل بين الغرب وشعوب المتوسط الأخرى، وتقدم مفهوم موسع للأمن، يشمل بالإضافة إلى الجانب العسكري، مجالات سياسية واقتصادية وثقافية، وهذه هي النظرة الرومانية التاريخية[55].

وهنا قدمت دول الحلف المتوسطية العديد من المبادرات الأمنية والسياسية والاقتصادية لدول الضفة الجنوبية[*].

وبعد انتهاء الجدل الأطلسي حول توسيع الحلف، و بضغط من دوله المتوسطية، قدم الحلف مبادرة الحوار المتوسطي في أواخر1994م، وكان الهدف منها إنشاء منتدى لبناء الثقة وتعزيز الشفافية التي يستطيع الحلفاء من خلالها معرفة المزيد حول المشاكل الأمنية في بلدان الحوار وتبديد سوء الفهم حول أهداف وسياسات الحلف[56].

وقد اتسمت مواقف دول الحلف تجاه مبادرة الحوار بالانقسام حول محتوى الحوار والهدف منه، حيث نجد :

- خلافات بين الدول الأوروبية الأعضاء بالحلف، حيث طالبت دوله المتوسطية بتكثيف الحوار وتخصيص موارد كافية للوصول إلى وضع أكثر أمناً.

- انقسام بين دول الحلف المتوسطية والولايات المتحدة التي آثرت التركيز على عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وأمام هذا الوضع بادرت الدول الأوروبية التوسطية إلى إنشاء وحدات عسكرية للتدخل في المناطق التي تمثل مصدر تهديد لأمنها، وتمثلت هذه القوات في:

1- قوة الإنتشار السريع الأوروبية European Operation Force Rapid.

2- القوة البحرية الأوروبية European Maritime Force.

وقد تم تحديد مهامها في إعلان بيترسبورغ(*) و نطاق مهام هذه القوات قد يمتد ليشمل عمليات محددة على أراضي دول عربية[57].

وبعدها أقام الحلف سلسلة من الحوارات الثنائية مع كل من موريتانيا والمغرب وتونس ومصر والأردن و إسرائيل. ثم جاء البيان الختامي لقمة الحلف بمدريد في 7 و 8 يوليو 1997م، الذي أكد على تعزيز الحوار مع دول الجنوب، وأكد أيضًا على البعد الإستراتيجي للحوار و تمثل في :

1- توسيع نطاق عمليات الحلف ليشمل جنوب المتوسط و جنوب شرقه وأقاليماً واسعة بأفريقيا[58].

2- التدخل في الأزمات في خلال قوة الرد السريع في إطار عمليات حفظ السلام بالمنطقة.

3- توسيع برنامج عمل سنوي ليتضمن عددًا متزايدًا من العناصر والأنشطة

المنبثقة عن برنامج الشراكة من أجل السلام، ومنها التعاون العسكري وتخطيط الطوارئ المدنية والتعاون العلمي والبيئي [59].

أما في قمة براغ 2002م، تم توسيع الأبعاد السياسية والعملية للحوار من خلال إجراء مشاورات شبه دورية وأكثر فعالية ونشاطات أكبر دقة، بالاضافة إلى نهج ملائم للتعاون.

وفي قمة إسطمبول 2004م، وبعد التشاور مع بلدان الحوار ودول مجلس التعاون الخليجي، تم اتخاذ قرار بوضع إطار عمل تعاوني أكثر طموحًا وتوسعًا، والارتقاء بالحوار إلى مستوى الشراكة الفعلية. وعقب قمة إسطمبول تم تعزيز الحوار السياسي عبر تنظيم اجتماعات استثنائية على مستوى الوزراء، بالاضافة إلى المباحثات الجارية على مستوى مجموعات العمل وعلى مستوى السفراء، ولقد عقد أول لقاء على المستوى الوزاري في ديسمبر2004م، حيث التقى وزراء خارجية بلدان الحلف مع نظرائهم من دول الحوار ببروكسل.

وعلى الصعيد العسكري كان أول لقاء بين رؤساء أركان الحلف ونظرائهم أو ممثليهم من دول الحوارالسبعة في مقر الحلف ببروكسيل في نوفمبر 2004م، وتم التأكيد على الرغبة المشتركة في تحويل علاقات الحوار إلى شراكة حقيقية، وتعضيدًا لهذه الديناميكية الجديدة داخل الحوار أجرى ياب دي هوب سخيفر سلسلة من الزيارة الهامة إلى دول الحوار في نهاية سنة 2004م وبداية 2005م.

وتضم عملية الحوار دول الحلف والدول السبع المتوسطية غير الأعضاء بالحلف، التي دخلت في عملية الحوار كما هو مبين في الجدول الآتي: الشكل رقم (6): دول الحوار الأطلسي - المتوسطي الجنوبية :

السنة	الدولة
1994 م	بداية عملية الحوار الأطلسي - المتوسطي الذي ضم بالاضافة إلى دول الحلف كل من إسرائيل تونس، مصر ، المغرب و موريتانيا.

1995 م	التحاق الأردن بعملية الحوار.
2000 م	التحاق الجزائر بعملية الحوار.

ثانيا: المعنى الإستراتيجي للتحديات الجديدة : أعدت مؤسسة راند Rand دراسة- بتكليف من وزارة الدفاع الإيطالية- حول إمكانية إقامة حوار أطلسي – متوسطي، وقدمت نطاقاً موسعاً للبحر المتوسط، يمتد من البحر الأحمر إلى جبل طارق، ورأت مصادر تهديد الأمن الأوروبي تتمثل في قوسين للأزمات هما:

1- القوس الشرقي : يمتد من شمال أوروبا منحدرًا جنوبًا ما بين ألمانيا وروسيا والبلقان.

2- القوس الجنوبي : يشمل شمال أفريقيا البحر المتوسط فالشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا(60).

لكن الملاحظ أن القوس الشرقي قد تم ادماجه أو "إسكان" معظم دوله في معمارية الأمن الأطلسي، أو في البناء الأوروبي، غير أن الحلف أصبح يدرك أن عليه التعامل مع تحديات جديدة في القوس الجنوبي.

وحسب الدوائر الأطلسية فقد تم ضبط التحديات التي تفرضها الضفة الجنوبية في:

1- صعوبة الفصل بين أولويات التحديات الأمنية الإستراتيجية في المتوسط (أولوية البعد العسكري أو أولوية الأبعاد الأخرى : اقتصادية، سياسية، ثقافية).

2- اعتبار الإسلام تحدياً جديداً في المتوسط، ويمكن ايضاح ذلك في النقاط الآتية:

أ- رغم تراجع دور الإيديولوجيا في السياسة الدولية، إلا أن الغرب لم يسقطها من رأيته الإستراتيجية، ومن ناحية أخرى تعتبر القومية والإسلام سمة مميزة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

ب- إن فكرة الصراع توجد مبررًا لبقاء وتماسك الحلف، وهو ما حدث

أثناء الحرب الباردة، لكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي (العدو الأحمر)، كان هناك تحدٍّ آخر استمرار الحلف وبقائه، ولتحقيق هذا الهدف، لم يكن أفضل من الإسلام (العدو الأخضر) باعتباره عدوًا جديدًا للغرب. فقد صرح الأمين العام السابق لحلف الأطلسي ويلي كلاس بأن: " الإسلام عدو للغرب"[61].

بالاضافة إلى أن هذا التفكير يجد تأصيله النظري في أطروحة صراع الحضارات، كما أن مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبيغنيو بريجنسكي قد أعلن " الجهاد " ضد الهلال الإسلامي الذي يمكن أن يشكل كتلة اقتصادية بامتداد غير محدد المعالم من شمال أفريقيا والشرق الأوسط (باستثناء إسرائيل) وجنوب غرب آسيا وإيران وباكستان ودول آسيا الوسطى وتركيا (إذا ما رفضتها أوروبا)، ويصل إلى حدود الصين حيث القواسم المشتركة مثل الإحساس الموحد بالاقتصاص من الغرب[62].

ج- وقوع العالم الإسلامي على طول منطقة الحواف، (Rim Land) ، وهي مؤثرة جدًا على الأمن الجيوليتيكي للأطلسي.

د- العودة القوية للإسلام السياسي لدى غالبية الهلال الإسلامي، وهو ما يعتبره الحلف تهديدًا لأمنه ومصالحه بالمنطقة.

ذ- النظر إلى الإسلام كعامل تغيير في الدول العربية، حيث يكون بصورة جدل حول فلسفة الحكم تارةً، وبصورة صراعات مسلحة للوصول إلى السلطة في أحيان أخرى، فهذه الصراعات الداخلية قد تدفع إلى تدفق موجات بشرية من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية، وانتقال هذه الصراعات إلى داخل أوروبا و بخاصة دولها الجنوبية ، من خلال المهاجرين والمواطنين من أصول عربية[63].

3- الانفجار الديموغرافي في دول الضفة الجنوبية، حيث يتوقع في غضون الربع الأول من القرن الحادي والعشرين أن يتجاوز سكان تركيا ومصر والجزائر والمغرب عدد سكان غرب أوروبا، وهذا النمو السكاني لا يوازيه

تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أنها لم تحقق تحولات ليبرالية جوهرية في الديمقراطية والحكم والحياة الاقتصادية.

4- اعتماد أوروبا المتزايد على موارد الطاقة المستوردة من الضفة الجنوبية، وتخوفها من انقطاع إمدادات النفط والغاز بسبب حدوث اضطرابات بها، أو في حال اندلاع حرب عربية – إسرائيلية، كما أن 65٪ من إمدادات الغاز والنفط تمر عبر المتوسط[64].

5- هناك تهديدات من القوس الجنوبي للأمن الأطلسي من خلال امتلاك دوله لتقنية عسكرية متطورة وأسلحة دمار شامل وصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، قادرة على الوصول إلى جنوب أوروبا على الأقل. وينعكس هذا الوضع على الأمن الأطلسي من ناحيتين هما:

أ- علاقة الأمن والاستقرار بين الأطلسي وجنوب المتوسط: يرى حلف الأطلسي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن إمتلاك دول عربية أو إيران لأسلحة دمار شامل أو صواريخ متوسطة وبعيدة المدى تشكل تهديدًا عسكريًا للمصالح الأطلسية، ففي حالة حدوث توتر حاد، قد تلجأ تلك الدول إلى هذه الأسلحة كملاذ أخير، وعندها قد لا يجد حلف الأطلسي الرد المناسب والسريع عليه، خصوصًا في حال عدم تماسك الحلف، وهو ما يجعل الولايات المتحدة أمام عمليات عسكرية منفردة أو مدعومة بعدد قليل من الدول، في وقت تتزايد فيه معارضة العمليات العسكرية التي تفتقد إلى الشرعية الدولية.

ب- توازن القوى: هناك قناعة أطلسية بأن امتلاك أية دولةٍ عربيةٍ لأسلحة دمار شامل أو صواريخ متوسطة أو بعدية المدى ستؤثر مباشرة على توازن القوى بين العرب وإسرائيل، وهو ما ينعكس مباشرة على عملية التسوية التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد للسلام، كما يتوافق مع الالتزام الأمريكي بحرمان أي قوة إقليمية من إمكانية تحقيق سبق عسكري على إسرائيل

لأنه سيفضي إلى هيمنة إقليمية تتعارض مع المصالح الأمريكية، وهو ما حدث للعراق[65].

6- تنطوي العلاقات العربية – العربية أو العلاقة العربية - المتوسطية والشرق أوسطية على عوامل صراع لا يستبعد أن تنفجر، مثل العلاقة بين تركيا وسوريا، تركيا والعراق، سوريا وإسرائيل... بسبب خلافات متعددة منها الخلافات حول الحدود والمشاكل الديموغرافية والأقليات والطوائف والصراع على الموارد وبخاصة النفط والغاز والمياه.

7- حاجة الحلف إلى توفير متطلبات قوة التدخل السريع، في مناطق الأزمات التي ستكون الدول العربية أحد ميادينها، لذا يرأى الحلف ضرورة إشراك الدول العربية في تحمل نفقات هذه القوة، والحصول على التسهيلات المطلوبة، وكذا مراقبة الدول العربية للحؤول دون امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ قصيرة أو متوسطة المدى قادرة على تهديد الأمن الأورو – أطلسي.

وقد عقد مؤتمر الأمن المتوسطي بحضور حكومات وأكاديميين من دول الحلف ومنظمات دولية ودول متوسطية غير أعضاء بالحلف وهي إسرائيل، مصر، تونس والمغرب، موريتانيا وممثلين عن اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي، وذلك في15- 17 أكتوبر1995م، وقد حدد المؤتمر التحديات في:

1- المجالات السياسية والاقتصادية.

2- التحول الاقتصادي هو ضرورة أساسية لإثبات الإرادة السياسية والاقتصادية.

3- التمييز بين الإسلام السياسي والمتشددين الإسلاميين الذين يشكلون تهديدًا لاستقرار المتوسط.

4- استكمال جهود الحلف التي يبذلها في شرق أوروبا بنظيرتها في الجنوب.

5- ضرورة عمل الحلف مع دول المتوسط غير الأعضاء فيه، وتحديد مفهوم للعدو الجديد[66].

ثالثا: مبادئ الحوار: يرتكز الحوار الأطلسي – المتوسطي على المبادئ الآتية:

1- الملكية المشتركة: بمعنى أن الحوار هو عملية جماعية وغير قائمة على فرض قوالب وأفكار مسبقة، بل هي عملية تأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية والثقافية والسياسية لجميع الشركاء، من أجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.

2- عدم التمييز والمفاضلة: حيث يتساوى جميع الشركاء في نفس أسس النقاش وتنفيذ الأنشطة المشتركة، غيرأن المشاركة تختلف من دولة لأخرى، وهذا حسب مصالح كل منها.

3- التكامل: حيث تكون عملية الحوار تتماشى مع المبادرات الدولية الأخرى مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و مجموعة الدول الثمانية الكبرى، وكذا تنسيق السياسات والتعاون الأمني بين دول الحلف وشركائه.

4- التقدم: عملية الحوار الأطلسي - المتوسطي هي عملية تراكمية تساهم في توسيع نطاق التعاون، وكذا زيادة البلدان المشاركة فيه[67].

رابعًا: أهداف الحوار الأطلسي– المتوسطي: تسعى عملية الحوار إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- المساهمة في الأمن والاستقرار الدوليين.

2- تحقيق متسويات أفضل من الفهم المتبادل.

3- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

4- تعزيز علاقات الحلف مع جميع الشركاء في الحوار المتوسطي من خلال تعزيز الحوار السياسي القائم [69].

5- تحقيق قابلية تبادل التشغيل.

6- التعاون في مجال أمن الحدود.

7- تطوير الإصلاح الدفاعي.

8- المساهمة في مكافحة الإرهاب .

خامسًا: أهمية الحوار الأطلسي-المتوسطي: تتجلى أهمية الحوار الأطلسي- المتوسطي في النقاط الآتية:

1- هذه العملية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنفعة المتبادلة من خلال:

أ- الحاجة للمضي قدمًا في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان الحوار المتوسطي.

ب- الاستجابة لمصالح بلدان الحوار المتوسطي واحتياجاته.

ج- إمكانية التمايز الذاتي مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي وخاصيته غير التمييزية.

د- ضرورة التركيزعلى التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم فيها الحلف قيمة مضافة.

ذ- الحاجة إلى ضمان تكامل هذا المسعى مع مبادرة إسطمبول للتعاون، بالاضافة إلى الجهود الدولية الأخرى، خصوصًا جهود الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و مجموعة البلدان الثمانية.

ر- إمكانية توسيع الحوار المتوسطي إلى البلدان المعنية الأخرى في منطقة البحر المتوسط على أساس كل حالة على حدى[68].

2- إن مبادرة الحلف رفع الحوار- المتوسطي إلى شراكة حقيقية هدفها العام المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليمين، وهي تستند على المبادئ سابقة الذكر.

سادسًا: مجالات التعاون: ارتكزت جهود الحلف على توسيع وتعميق التعاون عبر النشاطات التي تتم تطويرها ضمن برنامج العمل السنوي الذي يضم ورش العمل والندوات وتطبيقات عملية أخرى، في واحد وعشرين مجالاً، منه:

1- تخطيط الطوارئ المدنية.

2- إدارة الأزمات.

3- إستراتيجية وسياسة الدفاع.

4- أمن الحدود.

5- مراقبة الأسلحة.

6- الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

7- النشاط في مجال التخلص من الألغام المضادة للأفراد[69].

8- الإصلاح الدفاعي والاقتصاد الدفاعي.

9- التعاون العلمي والبيئي.

10- النشاطات الإعلامية .

11- مكافحة الإرهاب.

12- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل[70].

ويشمل البعد العسكري للبرنامج العمل السنوي توجيه دعوات لبلدان الحوار لمراقبة المناورات العسكرية أوالمشاركة فيها، وحضور الندوات وورشات العمل التي تنظمها القيادة الإستراتيجية للحلف، بالاضافة إلى دورات في مدرسة أوبراميرجاو التابعة للحلف بألمانيا، وكلية الحلف للدفاع بروما، ويشمل ذلك أيضًا زيارات القوات البحرية التابعة للحلف إلى موانئ دول الحوار و إجراء تدريبات ميدانية للمدربين من قبل فريق تدريبي متجول، وزيارات للخبراء قصد تقدير الإمكانات المتوفرة لمزيد من التعاون العسكري.

سابعا: آلية الحوار: حتى انعقاد مؤتمر قمة مدريد في يوليو 1997م، كانت اللجنة السياسية للحلف الأطلسي هي الجهة العليا المسؤولة عن السياسة العامة للحوارالأطلسي – المتوسطي، في حين تولت الإدارة الدولية للحلف عملية المناقشات والاتصالات وتبادل المعلومات بين الحلف وأعضاء الحوار المتوسطيين. وفي قمة الحلف بمدريد تم تأسيس مجموعة التعاون المتوسطي

للقيام على عملية الحوار الأطلسي– المتوسطي، وهي تحت اشراف مجلس شمال الأطلسي، وتعقد اجتماعاتها على مستوى المستشارين السياسيين بشكل منتظم لمناقشة الأمور المتعلقة بالحوار.

وتعقد الاجتماعات بصيغة (26+1) بصفة منتظمة، وتهدف إلى تبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في منطقة البحر المتوسط، وبحث طرق تطورأبعاد التعاون السياسية والعملية للحوار .

كما تعقد الاجتماعات بصيغة (NAC + 7) التي تجمع مجلس شمال الأطلسي بالدول المتوسطية السبع غير الأعضاء في الحلف، وتعقد بشكل دوري، وتكون في العادة بعد اجتماعات الحلف الوزارية و قمم رؤساء الدول والحكومات... والهدف منها هو نقل المعلومات وإطلاع المسؤولين من دول الحوار المتوسطي على سياسات ومواقف الحلف تجاه بعض القضايا[71].

ثامنًا: أبعادالحوار : ينطوي الحوار الأطلسي- المتوسطي على العديد من الأبعاد منها:

1- البعد السياسي : ينطوي الحوار الأطلسي المتوسطي على أهمية بالغة حيث تحقق عملية الحوارالأهداف السياسية الآتية:

أ- تغيير الخريطة الإدراكية لدى الشعوب والدول المتوسطية غير الأطلسية حول دور ومهام الحلف، باعتباره تجمعًا عسكريًا تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ أهدافها التوسعية، من خلال مشاركتها في إطار (26 +1) كدولة أطلسية تشارك اهتمامات الحلف، بعيدًا عن مصالحها الضيقة ، حيث تولت اللجنة السياسية للحلف ومن بعدها مجموعة التعاون الأطلسي مسؤولية الاشراف على عملية الحوار لمواجهة التهديدات العسكرية بإجراءات سياسية وإدارة الأزمات بشكل جيد ، من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المتوسط.

ب- إن الحوار في إطار مجموعة التعاون المتوسطي يمنح فرصة تغليب الجانب السياسي على الجانب العسكري، الذي يثير مخاوف دول الجنوب،

كما أن دول الحلف الأوروبية تركز على الأبعاد غيرالعسكرية للأمن، وهذا ما يضفي على العملية طابعاً شمولياً، يضم جميع أبعاد الأمن التعاوني[72].

ج- يتيح الحوار السياسي عقد لقاءات بين الحلف والجانب الرسمي (الحكومي) وغيرالرسمي(أكاديميين وصحفيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني...) من دول جنوب المتوسط، يتم خلالها تبادل المعلومات والتشاور واطلاع الطرف الآخر على سياسات الحلف وإقامة قنوات اتصال على مستويات مختلفة والاستعانة بها للسيطرة على الأزمات.

د- السعي إلى إنشاء ثقافة ومدركات جديدة في ميدان الأمن والتعاون في الفضاء المتوسطي باعتباره أسيرًا للصراع العربي- الإسرائيلي إقليميًا، وساحة للصراعات الدولية بين المعسكرين زمن الحرب الباردة، كما أنه اقتصر مفهوم الأمن على البعد العسكري ، وكذا أولويته في السياسة الداخلية والخارجية، وازالة التخوف من انعكاسات الانحياز الأطلسي إلى جانب إسرائيل في الصراع العربي- الإسرائيلي.

ذ- صعوبة حشد الدول العربية وتجنيدها عسكريًا في ميدان الأمن المتوسطي والشرق أوسطي دون غطاء سياسي، رغم النجاح في حرب الخليج الثانية، وهو ما يسمح باحتواء عواقب تحمل أعباء العمليات العسكرية المحتملة.

ر- إدراك حلف الأطلسي أن حاجته للأمن والدفاع تقتضي عدم الفصل بين الأمن المتوسطي والأمن الأوروبي، رغم إختلافهما في أبعاد الأمن السياسية والاجتماعية والاقتصادية...

ز- تخوف الحلف وبالذات الولايات المتحدة أن يناقش الحوار الأوروبي – المتوسطي قضايا ذات طبيعة غيرعسكرية، وهنا سيظهرالحلف على أنه الآلة العسكرية لتحقيق الأمن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي[73].

ص- التحولات التي حدثت على مستوى مهام الحلف بعد صياغة المفهوم

الإستراتيجي وانشاء قوات المهام المجمعة المشتركة والمفهوم الإستراتيجي الجديد، وخاصة ما يتعلق بالاستجابة المرنة وإدارة الأزمات بعمليات عسكرية لغرض حفظ السلام وتثبيته، وهذا ما أثار معارضة دول الجنوب، ونجاح مهام الحلف الجديدة مرتبطة بالأوضاع السياسية داخل مناطق العمليات.

ض- من أهم أهداف نشاطات الحلف السياسية هو تأهيل بيئة الأمن المتوسطي وجعلها أكثر استعدادًا للتعامل مع عمليات عسكرية داخل المنطقة مباشرة أو في محيطها الإقليمي أو الأطلسي.

2- البعد العسكري: يتم عقد اجتماعين سنويًا يأخذان طابع (7+26) للتشاور بشأن البرنامج العسكري، حيث يجتمع ممثلون عسكريون من كل دول الحلف والدول السبع المشاركة في الحوارالمتوسطي، كما تم عقد اجتماع للمرة الأولى على مستوى مسؤولي دفاع دول الحوار، وذلك في نوفمبر2004م. ومنذ ذلك الحين، يتم عقد اجتماعات على هذا المستوى وبشكل منتظم، وهذا تنفيذًا لمقررات قمة الحلف بإسطمبول التي دعت دول الحوار الأطلسي- المتوسطي للتركيز أكثر على البعد العملي.

ويتم وضع معايير التعاون العملي بين الحلف والدول المشاركة في الحوار الأطلسي – المتوسطي في إطار برنامج عمل سنوي، يتضمن عقد منتديات للبحث وحلقات دراسية ونشاطات عملية أخرى في مجالات الدبلوماسية العامة والتعاون العلمي والبيئي والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات وأمن الحدود والأسلحة الصغيرة والخفيفة والإصلاحات في مجال الدفاع واقتصاديات الدفاع ودراسة التهديدات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل[75].

كما يتضمن برنامج العمل السنوي، الأبعاد العسكرية الآتية:

1- قيام عناصر بحرية تابعة للحلف بزيارات إلى موانئ دول الحوار.

2- ارسال الحلف فرق التدريب لتنظيم برامج تدريب موقعي لتطوير مهارات المدربين في دول الحوارالجنوبية.

3- قيام خبراء من الحلف بزيارات لدول الحوار الجنوبية لتقييم إمكاناتها في تحقيق المزيد من التعاون في المجال العسكري.

4- الحاق عناصر وضباط من دول الحوار الجنوبية ببرامج دراسية ونشاطات أكاديمية أخرى في كل من كلية الحلف التي تشرف عليها القيادة العليا لقوات الحلف بأوروبا (Shape) التي توجد بمدينة أوبراميجاو Oberammergau الألمانية، وكلية الناتو الدفاعية بروما[76].

5- قيام دول الحوار الجنوبية بزيارات لمنشأت الحلف العسكرية.

6- توجيه الحلف دعوات لدول الحوار لحضور التمرينات والمناورات العسكرية التي تتم في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام، أو حتى المشاركة فيها.

كما أن الحوار الأطلسي - المتوسطي، يضمن للحلف تحقيق الأهداف الآتية:

1- إن إدارة العمليات في الحرب على العراق سنة 1991م، كشفت عن مخاطر جسيمة أثرت على تنفيذها، وكانت قضية التنسيق بين دول حلف الأطلسي والدول المشاركة غير الأطلسية من حوض المتوسط والشرق الأوسط من أعقد القضايا بسبب اختلاف العقائد العسكرية وفن القتال ومنظومة الأسلحة... ولهذا أصبح من الضروري إقامة الحلف لحوار أمني ذي أبعاد عسكرية مع دول المتوسط غير الأطلسية، من أجل التدريب على التعاون العسكري خصوصًا في حال وجود عمليات يقوم بها الحلف أو مجموعة من أعضائه أو الولايات المتحدة داخل الفضاء المتوسطي[77].

2- من وجهة النظر الأطلسية والأمريكية تحديدًا، فإن الحوار الأطلسي – المتوسطي سيكبح اندفاع أوروبا في تبني سياسة ذات بعد عسكري وأمني في الفضاء المتوسطي، خصوصًا أن الولايات المتحدة لا يرجح لديها خيار تعدد المؤسسات ومراكز القرار في قضايا الأمن الأطلسي – الأوروبي.

3- إن مبادرة إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال سنة 1995م، لإنشاء قوات

أوربيـة ،قادرة علـى التـدخل في منـاطق الأزمـات لتحقيـق الأمـن والاسـتقرار بالمتوسـط، تتوافـق مـع المفهـوم الإسـتراتيجي الجديـد للحلـف، الـذي أصـبح المرجعية الإستراتيجية للمبادرة الأوروبية .

كما أن هذه المبادرة تتكامل مع جهود بناء معمارية للدفاع والأمن الأوروبـي، وهـي أكثـر ارتباطًا مـع الحلـف، حيـث إن إقـراره تكـوين قـوات المهمات المجمعة المشتركة أدى إلى أن تكون الخطوات الأوروبية المستقلة غير منفصلة عن أهداف الحلف العامة، كما تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بـأن تكـون كـل مبـادرة أمنيـة أوربيـة في إطـار الحلـف، الـذي هـو المرجعيـة والضمان الأول لأمن المنطقة الأورو – أطلسية[78].

وهنـا يكـون الحـواران الأورو – متوسـطي والأطلسـي- المتوسـطي متكاملين وغير متباينـان في الحوار والتعامل مع الأمن المتوسطي، الذي هو مكمـل للأمـن الأورو- أطلسـي. وتجـدر الإشـارة إلى أن كـلاً مـن الأردن ومصـر والمملكـة المغربيـة كانـت قـد تعاونـت عسـكريًا في عمليـات يقودهـا الحلـف بالبوسـنة والهرسـك في إطـار القـوة الدوليـة(IFOR)و قـوة تحقيـق الاسـتقرار(SFOR) وفي إطـار قـوة كوسـوفو (KFOR) ، كمـا قـدمت إسـرائيل مستشـفى ميـدانياً بكامـل طاقمـه وتجهيزاتـه لمسـاعدة لاجئـي كوسوفو، أما من خارج دول الحوار المتوسطي، فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بارسال فرقة عسكرية كبيرة إلى كوسوفو، كما ساهمت أيضًا في إصلاح مطار كوكس الألباني وإعادة تشغيله، الذي كان قد دمرته القوات اليوغوسلافية[79].

تاسعًا: تقييم الحوار الأطلسي – المتوسطي: واجهت عملية الحوار الأطلسي العديد من الصعوبات والتحديات، نذكر منها:

1- إن بقاء العديد من الدول العربية خارج عملية الحوار سيجعل منها هدفًا للدفاع الجماعي الذي يسعى الحلف لتعظيمه من خلال الحوار.

2- غياب آليات فعالة للحوار والتعاون التي لم تظهر إلا بعد قمة إسطمبول2004م.

3- ارتباط الحلف بالقوى الاستعمارية التي احتلت معظم الدول العربية، وهذا ما أثّر على إدراك الرأي العام وصناع القرار على حد السواء.

4- محدودية الاهتمام الأطلسي بعملية الحوار من حيث الوقت والموارد (العناصر البشرية والمالية) مقارنة مع مبادرة الشراكة من أجل السلام مثلاً.

5- يتيح نهج الحوار المنفرد مع حلف الأطلسي فرصة نادرة له للتفاوض والمساومة من موقف قوة وضغط، فصورة الأمن المتوسطي تأخذ أبعادها الشاملة عند الحلف، بينما تكون مدركات المتحاورين المتوسطين غير الأطلسيين في الأمن محدودة وجزئية، وبالتالي فإن مواقفهم التساومية ضعيفة أمام حلف الأطلسي صاحب النظرة الواسعة والمصالح الكلية.

7- التوجس من السياسة الخارجية الأمريكية وبخاصة بعد احتلال العراق.

8- التخوف العربي من نوايا الحلف الحقيقية وأهدافه، ومن سيواجه الحلف في القرن الحادي والعشرين .

9- إن الدول العربية هي في حد ذاتها موضوع توجس أمني لدول الحلف أكثر من كونها طرفاً مشاركاً في الحوار الأمني .

10- الفهم المختلف للمسائل الأمنية المطروحة في الحوار، وبالتالي الاختلاف في طريقة معالجتها، مثل قضية الإرهاب والمقاومة.

11- قلة المعلومات حول التطورات الإستراتيجية ونوايا الحلف وأهدافه في منطقة حوض المتوسط .

12- انعدام التشاور عند ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار الأطلسي – المتوسطي.

13- تجاهل حاجيات بلدان الحوار أوالاستجابة لها بصورة جزئية لدى صياغة المقترحات.

المطلب الثاني
مبادرة إسطمبول للتعاون

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، وتعاظم التهديدات التي مصدرها القوس الجنوبي للأزمات و تواضع نتائج الحوار الأطلسي- المتوسطي، والعدد المتزايد من مبادرات الإصلاح الشامل في الدول العربية... سعى حلف شمال الأطلسي إلى تقوية الحوار الأطلسي المتوسطي القائم منذ 1994م، وتوسعيه ليشمل دول أخرى بالمنطقة من خلال مبادرة إسطمبول للتعاون، وذلك في قمة الحلف بإسطمبول في 28 و29 يونيه 2004م .

أولا : مبادئ المبادرة : حسب وثيقة مبادرة إسطمبول للتعاون، فإن المبادرة تقوم على المبادئ الآتية:

1- مراعاة أفكار دول المنطقة ومنظماتها الإقليمية .

2- هي مبادرة تعاونية ممثلة للمصالح المشتركة والمتبادلة بين الحلف ودول المنطقة، مع مراعاة التباين في ما بينها .

3- استقلالها وتكاملها مع بعض المبادرات مثل مبادرة الحوار الأطلسي- المتوسطي، ومبادرة مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، كما تأخذ المبادرة - بحسب ما هو ملائم- من أدوات وآليات المبادرات الأخرى التي وضعها الحلف مثل مبادرة الشراكة من أجل السلام .

4- التركيز على المجال العملي والعسكري خصوصًا في قضايا الدفاع والأمن .[80]

5- إن هذه المبادرة لا تفتح المجال لعضوية حلف الأطلسي أو مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية أو مبادرة الشراكة من أجل السلام، كما أنها لا تكفل الأمن لأحد .

وفي مؤتمر" تحولات النيتو و الأمن في الخليج"، الذي نظمته وزارة الخارجية القطرية في19 و 20 إبريل 2004م، حدد الأمين العام للحلف ياب دي هوب سخيفر المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المبادرة في النقاط الآتية :

1- مبدأ التعاون العملي : ويشمل مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود وإدارة الأزمات والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية...

2- مبدأ الملكية المشتركة : هو إدراك دول مبادرة إسطمبول للتعاون لنفسها على أنها مساهمة في المجهود التعاوني .

3- مبدأ التكامل: ويكون من خلال تشجيع التعاون والانسجام في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية... وكذا إقرار التكامل مع المبادرات السابقة .[81]

ثانياً : هدف المبادرة :حددت وثيقة مبادرة إسطمبول للتعاون أهدافها في النقاط الآتية:

1- المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى البعيد بغرض التعاون الثنائي .

2- مساهمة الحلف في تعزيز الجهود التي تبذل لخدمة الإصلاحات في مجالات الديموقراطية والمجتمع المدني وإقامة روابط جديدة مع دول المنطقة .

3- تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة عبر الإجراءات الآتية :

أ- تشجيع التعاون العملي مع حلف الأطلسي من خلال المشاركة في العمليات التي يقودها الحلف.

ب- تعزيز قدرات دول المنطقة في مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة في مجالات مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتهريب الأسلحة من خلال الخبرة والدعم الذي يقدمه الحلف[82] .

4 - تطوير الحوار السياسي بين دول المنطقة والحلف في القضايا المشتركة.

5- مشاركة قوات من دول جنوب المتوسط في عمليات يقودها الحلف .

6- مشاركة دول جنوب المتوسط في عمليات حفظ سلام يقودها الحلف.[83]

7- التركيز على المجالات التي يقدم فيها الحلف قيمة مضافة لاسيما في المجال الأمني .

ثالثاً : مجالات التعاون : يمكن تلخيص مجالات التعاون في النقاط الآتية:

1- تقديم الاستشارة خاصة في مجال التخطيط للدفاع والعلاقات المدنية-العسكرية وإصلاحات الدفاع، حيث أطلق الحلف مبادرة الإصلاح الدفاعي لبناء أنموذج توازن القدرات العسكرية بين دول المنطقة، إلا أنه سيعمل بشكل ثنائي مع كل دولة على حدى[84] وهنا ربطت إسرائيل بين الإصلاح في قدراتها العسكرية التقليدية وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع جميع الدول العربية المشاركة في الحوار .

2- تشجيع التعاون العسكري - العسكري للوصول إلى تبادل التشغيل، من خلال المشاركة في مناورات وتمرينات معينة وما يرتبط بها من نشاطات تعليمية وتدريبية معززة لقدرات الدول المشاركة .

3- دعوة دول المنطقة للحضور أو المشاركة في مناورات عسكرية معينة تنفذ في إطار مبادرة الشراكة من أجل السلام.

4- مكافحة الإرهاب، فقد طرح إنشاء مجلس إقليمي أوسطي لمكافحة الإرهاب، والذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي وباكستان وأفغانستان، وتمثل فيه الدول بوزير الداخلية والخارجية، والهدف منه من جهة هو التنسيق بين هذه الدول عبر الإعداد للخطط الأمنية الداخلية، وبينها وبين الحلف من جهة أخرى، والقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد الدول والجماعات الإرهابية أو ضد الدول والجماعات التي تؤوي أو تقوم بمساعدة الإرهابيين[85].

5- تبادل المعلومات والتعاون البحري، حيث تم دعوة الدول المهتمة للمشاركة في عملية المسعى النشط، وتعزيز إمكانياتها في مجال الدفاع والردع واحباط النشاطات الإرهابية عبر البحر.

6- المساهمة في مواجهة تهديدات أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها.[86]

7- تشجيع التعاون في مجال أمن الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة والمتخطية للحدود وعمليات تهريب الأسلحة الخفيفة والتهريب غير المشروع

عبرالاستفادة من خبرات الحلف ومن البرامج المناسبة التي تنفذ في إطار مبادرة الشراكة من أجل السلام وفي مراكز التدريب التابعة للحلف .

8- تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية، عبر النقاط الآتية:

أ- دورات الحلف التدريبية في مجالات التخطيط لحالات الطوارئ المدنية والتنسيق المدني- العسكري، والتعامل مع الأزمات الناجمة عن التهديدات البرية والبحرية والجوية .

ب- دعوة الدول المهتمة للحضور أو المشاركة في مناورات أو تدريبات عسكرية ذات علاقة بالطوارئ المدنية تنفذ في إطار مبادرة الشراكة من أجل السلام .

رابعا : آلية مبادرة إسطمبول للتعاون : عمل تم إنشاء مجموعة مبادرة إسطمبول للتعاون، وتتكون من وفود الدول الأعضاء في الحلف، وتقوم المجموعة بتحديد إجراءات تطوير قائمة من الأنشطة العملية مع البلدان المهتمة وضمان تنفيذها بنجاح، كما ترفع تقارير إلى اللجنة السياسية العليا بالحلف، وتمهد للقرارات التي سيعتمدها مجلس شمال الأطلسي بشأن مبادرة إسطمبول للتعاون، وستكون صيغة المشاركة على أساس (26+1).

وقد اتخذ الحلف صيغة (26+1) في الحوار الأطلسي – المتوسطي ، أيضاً في مبادرة إسطمبول، للتعاون لعدة أسباب منها :

1- وضع خطط فردية و متابعة تنفيذها .

2- تناسب خطط الإصلاح مع أوضاع كل دولة مشاركة .

3- تباين دول جنوب المتوسط في القدرات العسكرية، وتمايزها في أشكال التحديات والتهديدات التي تواجهها[87] .

4 - صعوبة وضع خطة عمل تشمل دول الحلف ودولاً عربية وإسرائيل بسبب الصراع بين إسرائيل والدول العربية.

5 - تفادي بعض المشاكل السياسية مثل اشتراط الحلف عدم الربط بين

مبادرة التعاون أو الحوار المتوسطي والصراع العربي الإسرائيلي، وهذا ما تعترض عليه الدول العربية، ومن هنا كان تصميم الحلف للعلاقة على أساس فردي أي (1+26) وذلك لضمان المشاركة العربية .

6- صعوبة تحقيق بعض أهداف التعاون و منها منع الانتشار النووي أو حيازة أسلحة الدمار الشامل بسبب حيازة إسرائيل الحصرية لهذا السلاح في المنطقة، وبالتالي صعوبة وضع قاعدة عامة تحكم العلاقة بين دول الحلف والدول العربية .

7- تقاسم إسرائيل دول الحلف التراث المسيحي اليهودي المؤسس لحلف الأطلسي، وكذا علاقاتها الإستراتيجية المميزة مع القوى الأساسية في الحلف، وهو ما سمح لها بتوقيع اتفاق تعاون فردي مع الحلف في 16أكتوبر 2006م، وهو أول برنامج تعاوني فردي يوقعه الحلف مع دولة خارج النطاق الأورو- أطلسي [88].

8- التخوف من توافق عربي حول صيغة جماعية مشتركة قد تتعارض جزئيًا أو كليًا مع أجندة الحلف التفاوضية، وهو ما يدعم الموقف التفاوضي للدول العربية مع الحلف، ويصّعب من انفراد الحلف بأية دولة عربية، لأن العمل بصيغة(1+26) هي عملية محسومة النتائج مسبقًا لصالح الحلف، لفارق الامكانات والتكنولوجية والاحترافية والهندسة الأمنية في ما بين دول الحلف.

فهذه المبادرة موجهة لتوسيع نطاق عمل الحلف مع أكبر عدد ممكن من دول المنطقة، حيث استهدفت أساسًا دول مجلس التعاون الخليجي فقبل إطلاق المبادرة، زار نائب الأمين العام للحلف السفير مينوتو ريتزو دول مجلس التعاون الخليجي، لإجراء مباحثات استطلاعية على مستوى رفيع لمعرفة مدى الاهتمام بهذه المبادرة. وبعد أشهر من إعلانها قام مينوتو ريتزو بزيارة ثانية أسفرت عن التحاق كل من البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة بالمبادرة في يونيه 2005م .

خامسا: أسباب انضمام دول الخليج إلى المبادرة : ترجع أسباب التحاق دول الخليج إلى مبادرة إسطبول للتعاون إلى الأسباب الآتية:

1- انهيار نظرية أمن الخليج من خلال توازن القوى الدولية والإقليمية، التي كان مؤداها أنه لا يمكن لأي قوة دولية أو إقليمية أن تهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي بسبب حجم المصالح العالمية بالمنطقة، إلا أنها بدأت في التصدع منذ قيام الثورة الإسلامية بإيران سنة 1979م ، وسقطت بعد الاجتياح العراقي للكويت. وهنا بدأت دول مجلس التعاون الخليجي بالبحث عن مظلة عسكرية دولية للحماية من التهديدات الإقليمية[89] .

2- فشل دول الخليج في بناء قوة عسكرية وطنية أو جماعية (قوة درع الجزيرة)، قادرة على حماية أمن المنطقة واستقرارها .

ويرجع هذا الفشل إلى:

أ- التباين الشديد في إدراك مصادر التهديدات وفي كيفية مواجهتها .

ب- تواضع القدرات البشرية لدى معظم دول الخليج (باستثناء السعودية التي بلغ عدد سكانها سنة 2006م أكثر من 23.6مليون نسمة) التي تسمح ببناء قوة عسكرية رادعة للتهديدات الخارجية .

ج- غياب الإرادة السياسية الحقيقية لبناء مؤسسة عسكرية تتناسب مع الأعباء الدفاعية، وهذا تخوفًا من بروز طموحات سياسية لدى قادتها تتجاوز حدود صلاحياتهم العسكرية، وهذا ما يدفعهم إلى القيام بانقلابات عسكرية تنهي نظم الحكم القائمة[90] .

د- تباين الرؤى بين الدول المشاركة في قوة درع الجزيرة حول قيادة القوة والعنصر البشري المكون لها -الذي يغلب عليه العنصر السعودي- ومقر مركز القيادة والميزانية المقررة للقوة وكيفية تحمل الأعباء...

3- انهيار القوة العسكرية العراقية خاصةً بعد حل الجيش العراقي، وهو ما سمح بتفوق إستراتيجي كاسح لإيران على دول المنطقة.

4 - إن التعاون مع حلف الأطلسي يشمل مجالات الأمن الناعم، كما أنه لا

يضمن الأمن لأحد وهذا عكس، العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة، وهو ما يسمح بالتنسيق والتكامل .

سادسا : أسس التعاون الأمني بين حلف الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي :يقوم التعاون الأمني بين حلف الأطلسي ودول مجلس التعاون على أساس النقاط الآتية :

1- استمرار الدور الأساسي للولايات المتحدة في ميزان القوى والترتيبات الأمنية القائمة، حيث توفر مظلة أمنية وعسكرية تقليدية ونووية ضد بعض دول المنطقة .

2- تطوير التحالف الجماعي بين دول الخليج، حيث تم التوصل سنة 1999م، إلى اتفاقية الدفاع المشترك لدول الخليج العربية، ثم إنشاء مجلس الدفاع المشترك .

3- تكامل الترتيبات الأمنية المقترحة من طرف الحلف مع الترتيبات القائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية. (92)

سابعا : مجالات التعاون بين حلف الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي : يمكن لحلف الأطلسي المساهمة في تحقيق أمن الخليج من خلال تقديم خبراته في المجالات الآتية :

1- قيادة عمليات موحدة .

2- تدفق المعلومات وتبادلها .

3- أمن الطاقة والامدادات (93) .

4- مكافحة الإرهاب خصوصًا بعد إقرار المفهوم العسكري الأطلسي لمكافحة الإرهاب منذ سنة 2002م (*) .

5- إجراء التدريبات والمناورات المشتركة للوصول إلى قابلية التشغيل المتبادل.

6- ادخال المفهوم الأوروبي للتكامل ثم الوحدة على تجربة الاندماج الإقليمي الخليجية.

ثامنا : الدور المحتمل لحلف الأطلسي في أمن الخليج : يسعى الحلف إلى الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها من خلال إرساء آليات شراكة وتعاون مع دول مجلس التعاون تستند إلى:

1- إقامة موانئ بحرية قادرة على استيعاب قطع بحرية وبوارج حربية تابعة للحلف، حيث وقّعت الكويت اتفاقية العبور مع الحلف وتشمل العبور الآمن للمعدات والأفراد[94] .

2- إنشاء قواعد عسكرية ومخازن إستراتيجية لاستخدامها في الإمداد والدعم اللوجستي في مهامه المحتملة .

3- إنشاء قوة تدخل سريع قادرة على التدخل ضد تهديدات المصالح الحيوية مثل أبار البترول وخطوط نقله...

4- زيادة حجم المساهمة الخليجية في تحمل الأعباء والنفقات المالية الضرورية للأمن الخليجي .

5- توسيع التعاون الاستخباراتي ورصد الحركات السياسية والعسكرية المناوئة للمصالح الغربية .

6- المساهمة في عملية التحول الديموقراطي في النظم الخليجية من خلال المشاركة في مشروع الشرق الأوسط الكبير .

7- حفظ السلم والأمن في منطقة القرن الإفريقي وتأمين العبور الآمن للسفن البحرية، التي تتهددها هجمات القراصنة في الصومال، وذلك من خلال تطبيق القرار رقم 1838 الصادر عن مجلس الأمن في 7 أكتوبر2008م، الداعي إلى مشاركة قوات الحلف في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال[95] .

8- قيام الحلف بعملية حفظ السلام، بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث أشار الأمين العام للحلف ياب دي هوب سخيفر في لقاء مع قناة الجزيرة في برنامج لقاء اليوم، أن الحلف مستعد للقيام بهذا الدور، بشرط توفر ثلاثة شروط أساسية، هي :

أ - توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق بشأن النزاع القائم بينهما .

ب- إذا طلبت تلك الأطراف من الحلف أن يساعدها على تطبيق ذلك الاتفاق .

ج- إذا كان هناك قرار صادر عن مجلس الأمن خاص بهذا الشأن [96] .

9- مساهمة الحلف في تدريب الجيش العراقي الجديد وتقديم العون التقني له، بالإضافة إلى توفير بعض التجهيزات الضرورية لمساعدته على أداء واجباته وتحضيره لتسلم الملف الأمني، حيث ساهمت النرويج بتدريب عدد من الضباط العراقيين في مراكز الحلف المشتركة الموجودة بها وتشمل هذه التدريبات مجالات إجراءات الحلف للإعلام والمخابرات، عمليات دعم السلام، التعاون المدني العسكري، إجراءات التخطيط العملياتي لحلف الأطلسي، وحماية المدنيين، العمليات العسكرية الطبية ودور المنظمات الدولية وغير الحكومية والوصول إلى تبادلية التشغيل [97] .

المطلب الثالث
مقارنة بين مختلف مبادرات الحلف للتعاون

يمكن إرجاع إقامة العلاقات الأطلسية المتوسطية بصيغة الحوار - التعاون بدلاً من الشراكة - التوسع مثلما هو قائم مع دول شرق و وسط أوروبا، إلى بيئة الأمن في الفضاء المتوسطي تصلح لمعمارية الحوار- الشراكة، رغم التأكيد المتكرر الصادر من الأوساط الإستراتيجية الأطلسية والأوروبية، بأن الفصل بين الفضاء الأطلسي- الأوروبي والفضاء المتوسطي لا يصلح عمليًا، فثمة صلة ربط إستراتيجية متينة بين الفضائين، لكن البيئة الأمنية لكل منهما تختلف من حيث :

1- الناحية التاريخية لم يمثل البحر المتوسط مجالاً أمنيا وميدانًا حربيًا شديد الخطورة على ميزان القوى في العلاقات بين القوى الأوروبية منذ الحروب النابوليونية حتى نهاية الحرب الباردة بالمقارنة مع وسط أوروبا .

2- الأهمية المطلقة لجيوبوليتيكا وسط وشرق أوروبا بالنسبة للأمن

الأوروبي ، مقابل الأهمية النسبية لجيوبوليتيكا المتوسط ، الذي تراجعت أهميته الجيواستراتيجية في دالة الأمن العسكري للحلف بعد أن كانت مياهه الخط الخلفي في إستراتيجية احتواء الاتحاد السوفياتي، وتنوع مصادر التهديد غير العسكرية..[98].

3- الاختلاف في حجم تهديدات بيئة وسط و شرق أوروبا والبيئة المتوسطية التي لا تشكل تهديداً لبقاء الدول الأوروبية لاعتبارات الآتية :

أ- عدم حيازتها للأسلحة النووية مثل الاتحاد السوفياتي .

ب- افتقارها لعقيدة أمنية مشتركة أو لإستراتيجية عسكرية قائمة على إيديولوجيا عالمية .

ج- أنها لاتشكل حلفاً ولا تتمحور حول قوة جيوبوليتيكية مركزية كتلك التي كان عليها الاتحاد السوفياتي .

4- التخوف من إعادة تشكيل تكتل شرقي محوره روسيا القوة النووية والجيوبوليتيكية، وتشديد الحلف على أن التوسع هو الغاية النهائية أو الحد الأعلى للشراكة، مع استثناء روسيا من ذلك للحفاظ على جوهر الحلف القائم على الدفاع الجماعي، وهنا تكون الشراكة هي الغاية حيث إن بقاء روسيا والصين خارج عضوية الحلف سيكون حالة من حالات الحرب الباردة، التي منحت للحلف معناه الإستراتيجي، فالشراكة ستنقل تلك العلاقات من حالة الصراع الذي ساد في أغلب فترات الحرب الباردة إلى حالة التعاون [99] .

5- إن اعتماد الحلف صيغة الحوار- الشراكة ستكون مرضية لجميع الأطراف الأطلسية، حيث يتم احتواء دول جنوب أوروبا الأطلسية دون انفرادها بالفضاء المتوسطي .

6- استعداد دول شرق ووسط أوروبا لعضوية الحلف هو سبب اتباعه سياسة التوسع شرقًا، في حين نجد أن الدول العربية غير مستعدة لذلك ، فكانت صيغة الحوار والشراكة بديلاً عن الشراكة – التوسع.

7- ارتباط الحلف تاريخيًا بالقوى الاستعمارية، وهو ما يثير حفيظة الدول

العربية، فالتركيز الأولى على الجانب العملي أو العسكري سيكون مثار حفيظة هذه الدول وبالتالي فإن الحوار السياسي هو الصيغة الأكثر قبولاً.

8- افتقار الحوار الأطلسي – المتوسطي إلى وثيقة أساسية مماثلة لما هو موجود في مبادرة الشراكة من أجل السلام .

هوامش الفصل الرابع

(1) خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة ماجستير(الجزائر : جامعة باتنة ، 2006م) ، ص210 .

(2) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة عبد الحافظ حيلمي (عمان، دار الأهلية، 1994م) ، ص 67 .

(3) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد ، المرجع نفسه، ص72 .

(4) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد179 (بيروت : 1994م) ، ص93 .

(5) نيرمين السعدني، مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي: الإيجابيات والسلبيات، مجلة السياسة الدولية ، العدد 127(القاهرة : 1997م) ، ص250 .

(6) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007م)، ص 158 .

(7) Bernard Lewis,Rethininking The Middle East, Forgeign Affairs , Vol . 71 . No .4. 1992. PP, 99 – 119 .

(8) جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986م،) ، ص 29 .

(9) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، المرجع السابق ، ص 67 .

(10) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق ، ص165 .

(11) جلال أحمد أمين، مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد178 (بيروت : 1993م) ، ص42 .

(12) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق ، ص161 .

(13) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد ، المرجع السابق ، ص ص193- 196 .

(14) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق ، ص166 .

(15) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع نفسه ، ص 168 .

(16) أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي ، رسالة ماجستير منشورة (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر ، 1998م) ، ص94.

(17) أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي ، المرجع نفسه، ص164 .

(18) أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي ، المرجع نفسه ، ص166 .

(19) خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية، المرجع السابق ، ص231

(20) خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية ، المرجع نفسه ، ص 232 .

(21) أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي ، المرجع السابق ، ص140 .

(22) أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي ، المرجع نفسه ، ص 143.

(23) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق، 177.

(24) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع نفسه ، ص181 .

(25) د- نوار محمد ربيع، اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة : دراسة في الأمن الأطلسي و المتوسطي، أطروحة دكتوراه (بغداد : جامعة بغداد ، 2002م) ، ص239 .

(26) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق، 183.

(27) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة، المرجع نفسه ، ص183 .

(28) د- مصطفى صايج، الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة، مجلة السياسة الدولية، العدد 174 (القاهرة ، 20008 م) ، ص139.

(29) Bertrand Badie Et Beatrice Didiot, L'Etat Du Monde (Paris : La Decouverte , 2007) , PP . 386-387 .

(30) د- مصطفى صايج، الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة، المرجع السابق، ص 141 .

(31) د- مصطفى صايج، الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة، المرجع نفسه ، ص 142 .

(32) د- مصطفى صايج، الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة، المرجع نفسه، ص 143

(33) إيناس إبراهيم، دعم الديموقراطية في الشرق الأوسط : المبادرات الأوروبية ، العدد 2 (القاهرة : مركز لأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005م)، ص 9 .

(34) د- حسن أبوطالب وآخرون، التقرير الإستراتيجي العربي 2003

2004، (القاهرة : مركز الأهرام للدرايات السياسية والإستراتيجية، 2004م) .

(35) د- حسن أبوطالب وآخرون، الاتحاد الأوروبي والمتوسط: مبادرات جديدة، المرجع نفسه، ص161 .

(36) د- حسن أبوطالب وآخرون، الاتحاد الأوروبي و المتوسط : مبادرات جديدة، المرجع نفسه، ص 158 .

(37) د- حسن أبوطالب وآخرون، الاتحاد الأوروبي و المتوسط : مبادرات جديدة، المرجع نفسه ، ص 159 .

(38) د- عمرو حمزاوي، توسيع الاتحاد الأوروبي: التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد 157 (القاهرة : 2004) ، ص 88 .

(39) النص الرسمي لمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط :
www.diplomacie.gouv.fr.php3?id_article

(40) سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 174 (القاهرة : 2008) ، ص 133.

(41) النص الرسمي لمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط :
www.diplomacie.gouv.fr.php3?id_article

(42) النص الرسمي لمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط :
www.diplomacie.gouv.fr.php3?id_article

(43) سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو-متوسطية، المرجع السابق ، ص ص135 - 136

(*) للمزيد أنظر: النص الرسمي لمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط : =2053
www.diplomacie.gouv.fr.php3?id_article

(44) عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير(القاهرة : كتاب الحرية ، 2004م) ، ص 8.

(45) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق ، 403 .

(46) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع نفسه ، ص 408.

(47) عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير، المرجع السابق ، ص 128 .

(48) عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير، المرجع نفسه ، ص 100 .

(49) خليل العناني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد 156(القاهرة، 2004م)، ص 100.

(50) د- أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 158 (القاهرة ،20004م) ، ص45.

(51) النص الرسمي لمبادرة الشرق الأوسط الكبير :
www.usinfo.state.gov

(52) النص الرسمي لمبادرة الشرق الأوسط الكبير :
www.usinfo.state.gov

(53) علي عبد الصادق، الناتو الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد 163 (القاهرة ، 2006م)، ص ص 160 - 161 .

(54) عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير، المرجع السابق ، ص223 .

(55) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي (طرابلس : منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003م) ، ص ص254- 257.

(*) للمزيد أنظر الصفحة 200 ومابعدها .

(56) www.nato.int /douc /mediterranean / secopmed-fr-pdf

(57) د- عماد جاد، حلف الأطلسي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة،

رسالة دكتوراه منشورة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 1998م) ، ص 166 .

(58) د- ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق ، 202 .

(59) www.nato.int /douc /pr /1997 /p 97 /-081f . htm

(60) RD.Asmus.FS.Larrabee, I.O.Lesser ,Mediterranean Security : new Challenges New Tasks , nato review ,vol .44.No,3, 1996 .pp .25 -31 .

(61) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق ، 195 .

(62) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع نفسه ، ص 196.

(63) د- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة ، المرجع نفسه ، ص 261 .

(64) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع السابق ، ص263 .

(65) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع نفسه ، ص ص 264 – 265 .

(66) F.Setephen Larrabee , Carla Thorson , Mediterranean Security : New Issues And Challenges in : www.rand.org /pubs / conf / proceedings/cf 122.

(67) www.nato.int / douc / mediterranean /secopmed-fr.pdf

(68) www.nato.int /med-dial –fr . pdf

(69) www.nato.int /med-dial / home .htm

(70) www.nato.int /med-dial / home -fr .htm

(71) www.nato.int /med-dial –fr . pdf

(72) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع السابق ، ص 291 .

(73) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع نفسه ، ص284 .

(74) www.nato.int /med-dial –fr . pdf

(75) www.nato.int / douc / mediterranean /secopmed-fr.pdf

(76) www.nato.int /med-dial –fr . pdf

(77) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع السابق ، ص 299 .

(78) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع نفسه ، ص 297 .

(77) www.nato.int /med-dial –fr . pdf

(80) للمزيد: أنظر ملحق الوثيقة الرسمية لمبادرة إسطمبول .

(81) ياب دي هوب سخيفر، دور الناتو في أمن الخليج في :

www.nato-qatar.com /security /arabic speach 2 /html.

(82) www . nato . int /issues / ici .

(83) عطية عبد العزيز، قمة إسطمبول : التوسع الجنوبي للناتو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 158 (القاهرة : 2004م) ، ص 155 .

(84) عطية عبد العزيز، قمة إسطمبول : التوسع الجنوبي للناتو، المرجع نفسه، ص 156 .

(85) www.nato.int / douc /comm /2004 / 06_ istamboul / douc-meddial - fr.pdf.

(86) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع السابق ، ص281 .

(87) أشرف محمد كشك، إسرائيل و الناتو : من التعاون إلى الشراكة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 158 (القاهرة: 2007م) ، ص 250 .

(88) د- أحمد إبراهيم خليل، الدفاع المشترك الخليجي : محدودية التعاون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 172(القاهرة :2008م) ، ص 154 .

(89) د- أحمد إبراهيم خليل، الدفاع المشترك الخليجي : محدودية التعاون ، المرجع نفسه ، ص 153 .

(90) www . nato . int /issues / ici .

(91) www . nato . int /issues / ici /index / -f-html

(92) www.nato-qatar .com /security /arabic speach 3 /html.

(*) أقر الحلف سنة 2002م المفهوم الإستراتيجي لمحاربة الإرهاب ، حيث حدد العمليات التي يحتمل أن يقوم بها ، التي صنفها إلى أربع فئات و هي :

أ – الإجراءات الدفاعية لمكافحة الإرهاب .

ب- إدارة نتائج العمليات الإرهابية .

ج- العمليات الهجومية لمكافحة الإرهاب .

د- التعاون العسكري ضد الهجمات غير العسكرية .

(93) www. Globalresearch .ca .

(94) www . kuna / net /new agencies puplic site / article details .aspx ? id = 1944578.

(95) برنامج لقاء اليوم ، قناة الجزيرة ، 15 آب 2008م .

(96) د- حسن أبوطالب وآخرون، التقرير العربي الإستراتيجي 2004-2005 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005م) ، ص 135 .

(97) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع السابق ، ص 275 .

(98) د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع السابق ، ص 240 .

(99) د- كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي، المرجع السابق ، ص243 .